أثر الإنفاق العسكرى على النمو الاقتصادى فى الهند للفترة من 1990-2015

الباحث/عمرو جوده محمد أمين

(باحث دكتوراة- كلية الدراسات والبحوث الآسيوية- شعبة العلوم الاقتصادية- جامعة الزقازيق)

إشراف:أ.د/فاطمة الشربينى

(أستاذ الاقتصاد- كلية التكنولوجيا والتنمية -جامعة الزقازيق)

ملخص البحث:

هدف البحث إلى معرفة أثر الإنفاق العسكرى على النمو الاقتصادى فى الهند وكيف أثرت البيئة المضطربة للجوار الهندى فى تطور هذا الإنفاق خلال فترة الدراسة، وكيف أنه لم يكن محكوماً بالتطورات فى منظومة التسلح الباكستانى؛على الرغم من العداء التاريخى إيدلوجياً كان أم سياسياً وعسكرياً من خلال ثلاث حروب وقعت بينهم منذ الاستقلال ثم الانفصال، ولكنه كان محكوماً إيضاً بالتطورات الحادثة فى منظومة التسلح الصينى باعتبارها المنافس الحقيقى على الزعامة فى القارة الآسيوية .قد تم استخدام المنهج الوصفى التحليلى لرصد وتحليل علاقة الإنفاق العسكرى وتأثير أدواته وآلياته على النمو الاقتصادى، بالإضافة إلى استخدام التحليل القياسى ممثلاً فى منهجية (ARDL)، للوصول إلى وجود دلالة إحصائية بين الإنفاق العسكرى والنمو الاقتصادى فى الهند. ويوصى الباحث بالحد من الإنفاق المتزايد على التسليح فى الهند ومحاولة تصفير المشاكل مع دول الجوار، وبما يُمكن من توجيه ثروات الهند نحو رفاهية شعبها وانتشال ملايين الفقراء الهنود من براثن الفقر.

Abstract:

This research aims to find out the impact of military spending on india's economic growth, how the turbulent environment of the Indian neighbourhood influenced the development of this spending during the study period, and how it was not governed by developments in pakistan's armament system, despite historical animosity, whether it was Politically and militarily through three wars between them since independence and then secession, but he was also governed by developments in the Chinese armament system as the real contender for leadership on the Asian continent. The descriptive analytical approach has been used to monitor and analyze the relationship of military spending and the impact of its tools and mechanisms on economic growth, in addition to using the standard analysis represented in the ARDL methodology to achieve a statistical indication between military spending and economic growth in India.

The researcher recommends limiting the increasing spending on araments in India and trying to settle the problems with the neighboring countries in a way

that can direct the wealth of India towards the welfare of its people and lift millions of poor people out the clutches of poverty.

1- مقدمة:

شكل الإنفاق العسكرى وتأثيره فى التنمية الاقتصادية مادة ثرية للجدل العلمى والسياسى وأحياناً الجماهيرى، لكن الإنفاق العسكرى ليس كتلة واحدة بل يتوزع على مجالات مختلفة ويؤثر فى كل مجال من تلك المجالات بصورة متباينة عن باقى مجالات الإنفاق العسكرى. ويتتبع معهد ستوكهولم SIPRI تطور الإنفاق العسكري في جميع أنحاء العالم، ويعد مصدراً لأكثر البيانات اكتمالاً واتساقاً عن الإنفاق العسكري. وتشير النفقات العسكرية إلى جميع النفقات العامة الحالية للقوات المسلحة والأنشطة العسكرية بما في ذلك الرواتب والمزايا، ونفقات التشغيل، وشراء المعدات العسكرية والأسلحة، والبنية التحتية العسكرية، والبحوث والإدارة المركزية والقيادة والدعم، لذلك لا يشجع SIPRI استخدام مصطلحات مثل (نفقات الأسلحة) بالإشارة إلى النفقات العسكرية، حيث لا يمثل الإنفاق على الأسلحة سوى جزء بسيط من المجموع.

في ظل عدم الاستقرار السياسي تتجه الحكومات إلى زيادة الإنفاق العسكري على التسلح لتأمين حدودها ومواردها وصد المعتدين، ولا شك أن آثار الإنفاق لا تتوقف عند حدوده المباشرة المعروفة بما يسببه من خسائر في الأرواح وتدمير البنية الأساسية للدول، بل أن زيادة الإنفاق على التسلح له آثاره الخطيرة على التنمية ورفاهية الإنسان، إذ أن العلاقة بين التسلح والتنمية علاقة قوية ومطردة بل هي وجهان لعملة واحدة، ويشير إلى ذلك أن الأمم المتحدة قد اعتبرت في دراسة لها أن التسلح أصبح خطراً كبيراً على الأمن ومعوقًا للتنمية؛ باعتبار أن مفهوم الأمن القومي قد اتسع نطاقه في الآونة الأخيرة ليشمل العديد من العوامل الاقتصادية والضغوط المترتبة عليها مثل: مشكلات التضخم وسعر العملة وغيرها، ولا شك أن ارتفاع الإنفاق العسكري للدول له آثاره السلبية على التنمية في هذه الدول.

وقد بلغ إجمالي الإنفاق العسكري العالمي1822 مليار دولار في عام 2018، بزيادة قدرها 2.6 %عن عام 2017 وفقاً لبيانات محدثة عن معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام SIPRI، وعُدت الولايات المتحدة والصين والمملكة العربية السعودية والهند وفرنسا أكبر خمس دول إنفاقا على التسلح في عام 2018،حيث مثلت وحدها مجتمعة 60 % من الإنفاق العسكري العالمي، وإزداد الإنفاق العسكري الأمريكي لأول مرة منذ عام 2010، بينما إزداد الإنفاق الصيني للعام الرابع والعشرين على التوالي.وفي عام 2018 إزداد إجمالي الإنفاق العسكري العالمي للسنة الثانية على التوالي، ليصل إلى أعلى مستوى له منذ عام 1988، وهي السنة الأولى التي توفرت فيها بيانات عالمية متسقة. ويبلغ الإنفاق العالمي الآن 76% عن أدنى مستوى له بعد نهاية الحرب الباردة في عام 1998. وفي عام 2018، مثل الإنفاق العسكري العالمي 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي في العالم، أي ما يعادل 239 دولار للشخص الواحد، وفي ذات العام، زادت الهند نفقاتها العسكرية بنسبة 3.1 % لتصل إلى 66.5 مليار دولار، وارتفع

الإنفاق العسكري الباكستاني العدو التاريخى للهند بنسبة 11 ٪ (وهو نفس مستوى النمو في عام 2017) ليصل إلى 11.4 مليار دولار في عام 2018.

الحقائق التاريخية تقول أن حكومات الدول المتقدمة والنامية – على حد سواء– أنفقت خلال الثلاثين سنة الماضية موارد ضخمة في التسلح، كان يمكن توجيهها لعلاج مشاكل أخرى كالفقر المدقع وتلبية الحاجات الأساسية للإنسان، وتأسيس تنمية بشرية متوازنة، ومن هذا الجانب يعد ارتفاع الإنفاق العسكري سببًا من أسباب الفقر واتساع رقعته في الكثير من الدول النامية.

2-مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث فيما تمثله المبالغ الضخمة المخصصة للإنفاق العسكرى من ضغوط كبيرة على موازنات الدول متقدمة كانت أو نامية، وإن كان تأثيرها فى الأخيرة أوضح وأفدح على خطط التنمية الاقتصادية، ومحاولات النهوض بمستوى معيشة شعوبها من حيث الإنفاق على الصحة والتعليم وانتشال الفئات المهمات المهمشة من براثن الفقر. وعليه فإن الإشكالية الرئيسة التى يحاول البحث سبر غورها تكمن فى معرفة وتحليل تأثير الإنفاق العسكرى الهندى على النمو الاقتصادى للفترة 1990-2015.

3-فرضية البحث:

يقوم البحث على الفرضية التالية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العسكرى فى الهند والنمو الاقتصادى والمتغيرات المفسرة له.

4-أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث بصفة عامة فى ارتباط موضوعه بالأمن القومى واقتطاعه لمبالغ معتبرة من الإنفاق العام التى يمكن أن توجه إلى قطاعات أكثر جدوى من الناحية الاقتصادية. أما بالنسبة للهند فتتمثل أهميته لوقوعها فيما يسمى بقوس الاضطرابات فعلى هذا المحور يمتد حزام متصل من الاضطراب السياسي، ويلقي بتداعيات بالغة الخطورة على الأمنين الإقليمي والدولي. فانتشار النموذج الطالبانى، وتفشى التهديدات المسلحة فى باكستان الجار اللصيق بها يتطلب توفير إمكانات عسكرية لضمان السيادة والأمن الخارجى. كما تكمن أهمية البحث في فحوى النتائج التي سوف يتوصل لها الباحث في تحديد شكل العلاقة بين الإنفاق العسكري من جهة والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، للتوصل لسياسات ملائمة لخلق علاقة تبادلية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي.

5- أهداف البحث:

- دراسة طبيعة العلاقة الجدلية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي والتوصل إلى حقيقة العلاقة والربط بينهما.
- التوصل إلى حجم الإنفاق العسكري وعبئه الاقتصادي في الهند فى الفترة من 1990-2015.

6-حدود البحث:

إتساقاً مع أهمية وأهداف البحث سوف يتم تناوله فى الفترة من 1990-2015.

7-منهجية البحث:

تتطلب الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي القائم على تحليل بيانات وإحصائيات الإنفاق العسكرى، بهدف استنباط بعض النتائج التى تتصف بالعمومية وتتفق مع افتراضات النظرية الاقتصادية فيما يتعلق بالآثار الإيجابية والسلبية التى يتركها الإنفاق العسكرى على النمو الاقتصادى فى الهند. كما يتم الاستعانة بالأساليب الإحصائية الحديثة ممثلة فى منهجية (ARDL)، لقياس أثر الإنفاق العسكرى على النمو الاقتصادى فى الهند.

8- خطة البحث:

سوف يتم تناول البحث من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول:تطور الإنفاق العسكرى فى الهند عن الفترة من 1990-2015.

المبحث الثانى:النموذج القياسى المقترح لدراسة العلاقة بين الإنفاق العسكرى والنمو الاقتصادى فى الهند عن الفترة من 1990-2015 .

المبحث الأول

تطور الإنفاق العسكرى فى الهند للفترة من 1990-2015

تمهيد:

تسعى الدول لتحقيق أمنها وحماية حدودها ومواردها وشعوبها، وحفظ كبريائها الوطني والقومي في عالم تسود فيه شرعة «الحق للأقوى»، لذلك فهي دائماً تنفق على إعداد قواتها المسلّحة وتجهيزها بالوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها ضد أي عدو أو خطر محتمل، كذلك تسعى بعض الأنظمة في العالم للاستعداد العسكري لمواجهة أي خطر داخلي قد يأتي من داخل الدولة نفسها، أو خطر أعمال إرهابية تهدّد الكيان والشعب والسلطة، لذلك فهي تخصّص جزءاً من ميزانياتها الوطنية للإنفاق العسكري، ولتلبية هذه الحاجة أو الضرورة، فالأمن عنصر أساسي في بقاء الدول واستمرارها، والأمن لا يتحقّق في عالمنا إلا باستخدام القوة ووسائلها المادية من أسلحة وقوات عسكرية مختلفة، للدفاع أو للردع.

ولقد إزدادت أهمية دراسة الإنفاق العسكرى وآثاره الاقتصادية مع تزايد نسبة هذا الإنفاق، حيث يحتل هذا الإنفاق العسكرى جزءاً هاماً وكبيراً من الإنفاق العام، كما يعتبر من أهم أسباب زيادتة فى معظم الدول، ويرجع ذلك إلى التقدم التكنولوجى السريع فى هذا الميدان، مما يدفع الدولة لإنفاق مبالغ طائلة لتزويدها بإحدث الاساليب والمخترعات العسكرية، بهدف حماية منشأتها ومواطنيها وأراضيها من خطر

الغزو الخارجي والاضطرابات الداخلية، وتمثل الآثار الاقتصادية للنفقات العسكرية مشكلة ثار حولها الجدل لتحديد طبيعة هذه الآثار، والبحث عن آثارها يثير العديد من الصعوبات الناتجة عن خروج هذه النفقات في كثير من الأحيان عن النطاق الاقتصادي إلى المجال السياسي والإستراتيجي البحت، وتحتل هذه المشكلة أهمية كبرى، خاصة فى البلاد المتقدمة نظراً لاستيعاب النفقات العسكرية جزءاً كبيراً من الإنفاق العام من ناحية، ونظراً إلى أن أهميتها لاتقاس إلا بآثارها السياسية والإستراتيجية من ناحية أخرى. وقد كان ينظر إلى هذا النوع من الإنفاق باعتباره مثال للإنفاق العام غير المنتج، لكن اثبتت تجربة البلاد المتقدمة، خاصة أثناء فترة الحرب العالمية الثانية أنه يمكن أن يكون للإنفاق العسكرى آثاراً إيجابية إيضاً.

تطور الإنفاق العسكري فى الهند.

منذ تقسيم شبه القارة الهندية عقب الاستقلال عام 1947، وبزوغ دولة باكستان، تولدت حالة من العداء بينها وبين الدولة الأم الهند لأسباب عديدة،أهمها اختلاف المذهب الديني، ثم زادت حالة العداء بسبب الصراع الذي لم ولن ينتظر الخلاص منه في المستقبل القريب حول إقليم كشمير، ولعبت الأهمية الإستراتيجية للإقليم دوراً فعالاً في تأجيج حدة الصراع بين باكستان والهند، مما أسفر على ثلاث حروب أعوام(1971،1965،1947)، وتوترات حدودية متكررة بين الجانبين.

- حرب 1947 التي قامت نتيجة عشوائية التقسيم البريطاني لشبه القارة الهندية بين الهند وباكستان[1].
- حرب 1965 جاءت عقب هزيمة الهند أمام الصين[2] سنة 1962 إذ عانت القوات الهندية المسلحة من تدهور معنوي، مما أغرى باكستان بمحاولة الاستفادة من الوضع، وتزامنت كذلك بوفاة الزعيم الهندي (جواهر نهرو) فى العام 1964[3] وتغير منظور الحكومة التالية لـ (نهرو) فيما يتعلق في قضية كشمير .بدأت الحرب بوقوع اضطرابات داخل الإقليم، فتقدمت باكستان وأعطت المعونة للمقاومة الكشميرية، مما أدى لمواجهة عسكرية مباشرة بين باكستان والهند(1965).
- حرب عام 1971 فكانت مرتبطة بالصراعات الداخلية لباكستان مما أسفر عن انفصال "بنجلاديش"[4].

ولقد ولدت باكستان من رحم الهند لتعطي المسلمين عنواناً قومياً لوجودهم في شبه القارة، ولتصيغ الصراع بين المسلمين والهندوس صياغة الصراع بين الدول. والحقيقة أن محطات الصراع ومتغيراته منذ ما قبل الاستقلال ووجود الدولتين لم تغير جوهره الحقيقي والمفتعل، الحقيقي هو صراع ديني شاخص دائماً في بنية الكيانين ولن يحل إلا بإعادة رسم مسارات ودية للعلاقة بين المسلمين والهندوس في القارة بأسرها،

---

[1] علي محافظة،كشمير وجذور النزاع الهندي الباكستاني،مجلة الاقتصاد المعاصر،الدار البيضاء،المملكة المغربية،العدد(16)،1999،ص52.

[2] R. Addis,(1963),"the India- China Border, T. M. S Question",Center for International studies Harvard university, Cambridge, Massachusetts, pp.112-115.

[3] الاسترلامب،كشمير – ميراث متنازع عليه (1946-1990)،ترجمة سهيل زكار،بدون دار نشر،دمشق،1992،ص21.

[4] الموسوعة العسكرية،الحرب الهندية الباكستانية(1971)،المجلد الأول،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت،1981،ص771.

والمفتعل هو مصالح الدول الكبرى وتناقض مصالح الدول الإقليمية، التي تقع ضحية له دائماً دول العالم الثالث، مع استثناء وفارقة خاصة تميز صراع شبه القارة، أنه يحمل في طياته الفقر والمرض والتخلف، وأن طرفي الصراع ينفقان من قوت شعبهما ليحافظا على وجود كيانهما.

كما يرجع تزايد الإنفاق العسكرى فى الهند إلى تفاعل مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى إفراز ظاهرة العنف السياسى وتفاقمها فى شبه القارة الهندية وكان أبرز هذه العوامل تراجع الديمقراطية فى الهند، وتعثرها فى باكستان وبنجلاديش، وتوظيف بلدان شبه القارة الهندية لظاهرة العنف السياسى فى علاقاتها مع بعضها البعض، وتصاعد الأصولية الدينية فى دول الجوار سواء فى إيران أو أفغانستان أو فى دول آسيا الوسطى، وبقاء مشكلة كشمير دون حل،علاوة على جمود النظام الطبقى وضعف الحراك الاجتماعى فى بلدان شبه القارة الهندية.إلى جانب ذلك هناك العديد من الصراعات والنزاعات فى جنوب آسيا، فالهند لديها صراع إقليمى مع كل من الصين وباكستان، وهناك الإرهاب، وأعمال التمرد، والحروب الأهلية فى كل من نيبال وبوتان، على هذا يغيب عن شبه القارة الهندية الإستقرار السياسى، مما يدفع بوتيرة سباق التسلح نحو التزايد المستمر.

❖ ويمكن رصد تطور الإنفاق العسكرى فى الهند من خلال النقاط التالية:

من الناحية العملية، تحدد عدة قضايا أمنية ضاغطة اتجاه السياسة الأمنية الهندية إلى حد بعيد، وتحدد بالتالى حجم الإنفاق العسكرى **كالآتى:**

أولاً : تبقى قضية النزاع الكشميرى والصراع مع باكستان من دون الوصول إلى تسوية سلمية مرضية لكل الأطراف، كما تشتبه الهند فى ضلوع عناصر من الاستخبارات الباكستانية فى الهجمات الإرهابية التى وقعت فى مومباى سنة 2008. وبالرغم من وصول الإنفاق العسكرى الهندى لمستويات مرتفعة متجاوزاً بكثير الإنفاق العسكرى الباكستانى، فإن إمكانية تجدد الصراع على مدى أوسع يؤكدان أن باكستان وكشمير تظلان محوراً رئيساً لاهتمام القوات المسلحة الهندية.وتعد تجربة (حرب كارجيل) الوجيزة وغير الحاسمة فى عام 1999 أحد العوامل التى تحفز على تحديث الطائرات الحربية الهندية والسعى إلى إمتلاك أنظمة تركز على شبكات المعلومات[1]. ففى شهر مايو 1999 لجأت الهند إلى الضربات الجوية مستخدمة مروحيات حاملة للقذائف (MIG-21)،(MI-7) مما أدى إلى تصعيد الصراع بصورة ملحوظة.

لقد كانت هذه المرة الأولى التى استخدمت فيها الهند القوات الجوية منذ الحرب الهندية الباكستانية فى عام 1971، وفى 27 مايو من ذات العام فقدت الهند طائرتين مقاتلتين من نوع (ميج)، وزُعم بضربهما من الناحية الباكستانية لخط المراقبة، وهو نفسه خط وقف إطلاق النار الذى يعين الحدود فيما بين

---

[1] India Offers Huge Defence Market.

عن الصراع بين باكستان والهند فى سنة 1999، حرب كارجيل بشأن كشمير أنظر فى ذلك:

"T.B Seybolt,(2000),"**Major Armed Conflicts**" SIPRY Yearbook,pp.20-21.

المناطق الهندية والباكستانية فى كشمير[1]. كما بدأت الهند في توظيف طائراتها المقاتلة الأكثر تقدماً من طراز ميراج (Mirage 2000) والتي تسقط قنابل موجهة بالليزر، ولقد قامت(26) طائرة من هذا النوع بعمليات متواصلة للإضعاف من الأهداف.إن عدد المسلحين المحتلين للقمم الإستراتيجية في المنطقة الكشميرية الخاضعة للهند، بالإضافة إلى استخدام الضربات الجوية مع انتشار أكثر من (30) ألف جندي هندي أدى إلى ازدياد حدة الصراع.

ترجع أزمة كارجيل إلى بداية شهر مايو لعام 1999،حين قام حوالي (600) مجاهد كشميري باحتلال الغرف المحصنة الموجودة تحت الأرض التابعة للجيش الهندي(التي كانت متروكة خالية خلال الشتاء) المتواجدة عند أعلى الجبل في منطقة (كارجيل– دراسى) شمالي كشمير. تكمن الأهمية الإستراتيجية للمنطقة في أن المجاهدين كانوا مسيطرين على الطريق الإستراتيجي الذي يربط سريناجال (Srinagal) بـ (لـه) (Leh) وهذا الطريق هو السبيل الوحيد للإمدادات التي تعتمد عليها القوات الهندية المنتشرة في مجلدة سياخين (Siachin glaciers) ومنذ عام 1984 والطرفان يخوضان حرباً شعواء فى هذه المجلدة.

إن السيطرة على الطريق بين (سريناجال ولـه) من قبل المجاهدين كان سيعنى أن الجيش الهندي لن يتمكن من تزويد قواته المنتشرة في (سياخين) بالإمدادات المهمة. لقد كان من الصعب جداً طرد المجاهدين أو إنزالهم من مواقعهم إذ إنهم كانوا يحتلون أعالي وقمم الجبال المطلة على (كارجيل) على ارتفاع (4800) متراً.بدأ الاحتكاك فيما بين المجاهدين والقوات الهندية منذ 6 مايو، الأمر الذي أدى إلى وقوع أكثر من (300) ضحية معظمهم من الجانب الهندي[2]. ولما كانت الدولتان تملكان أسلحة نووية، فإن الهند تعتبر أن خيار شن هجوم عسكرى شامل على باكستان رداً على الأعمال الباكستانية غير متاح، وعوضاً عن ذلك، قررت الهند تطوير قدراتها لشن هجمات (ذكية) وخاطفة ومحدودة ، كما تجلى فى خطة(البداية الباردة)التى وضعتها قواها المسلحة للتعبئة وخوض حرب فى غضون72 ساعة[3].

ثانياً :إن الثورة الى تقودها جماعات(ماويـة)، وتعكس المظالم الاقتصادية والبيئية التى تطال طائفة من الجماعات المهمشة، وصفها رئيس الوزراء الهندى (مانموهان سينج) بأنها أكبر تهديد أمنى داخلى للهند وفى سنة 2009، ولأول مرة يحتل هذا الصراع الداخلى صدارة اهتمام المشهد الأمنى حتى على حساب الصراع الكشميرى والباكستانى[4].

---

[1] Manoj Joshi and Raj Chenjappa,"The Marathon War",India Today 21 June 1999.
[2] See for details of the events,"Keesing's Record of World Events",June-July 1999 and Facts on Files.
[3] W.C. Ladwing,"A Cold Start for Hot Wars?",The Indian Army's New Limited War Doctrine, International Security ,Vol.(32),No.(3),(Winter 2007-2008),pp.90-158.
[4] Uppsala Conflict Data Program (Ucdp)Database.<http://www.ucdp.uu .sc/>.
يصنف الصراع بين الحكومة الهندية والشيوعيين الماويين فى برنامج (اوبسالا) لبيانات الصراع،بانه صراع مسلح ثانوى له لم يتجاوز عتبة (1000) وفاة مرتبطة بالقتال فى السنة .

ثالثاً :على الرغم من الصراع المستمر مع باكستان فإن الهند ترى فى الصين منافستها الرئيسة من نواح عديدة، فهناك نزاعات إقليمية كثيرة من البلدين، ولاسيماً مطالبة الصين بأغلب أراضى ولاية (أروناشال براديش) الهندية [1]،علماً بأن حدة التوترات بشأنها تصاعدت فى سنة 2010، وحشد كلا الطرفين قواه العسكرية بالقرب من حدوده[2]، بل أن التحديث العسكرى الصينى كان سريعاً إلى حد أن الجيش الهندى يقر الآن بأنه متخلف عنه بإشواط بعيدة فى أغلب فئات الأسلحة[3]. وعلى خلفية محاولات بسط النفوذ فى المحيط الهندى ترى الهند الصين منافساً قوياً. وقد ثارت شكوك الهند على الخصوص حيال استثمار الصين فى منشآت رئيسة فى موانى بنجلاديش وميانمار وباكستان وسرى لانكا،أى ما يسمى(عقد اللآلى)[*].ومع أن هذه المنشآت ساحلية مدنية صرف، فإن الهند تخشى أن تستخدمها الصين فى عرض قوتها البحرية فى المستقبل[4].لكن هذه القضايا لم تُضعف رغبة الحكومة الهندية فى التقليل من شأن التوترات، علماً بأن العلاقات التجارية بين الدولتين تتوسع باستمرار[5].

فى بلد لايزال الفقر المدقع متفشياً فيه يظل الإنفاق العسكرى المرتفع وتناميه مثار جدل كبير، ففى سنة 2005، زاد عدد المواطنين الذين يجنون أقل من(1.25) دولار فى اليوم على نظيره فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[6]. لذا دعت المنظمات الهندية غير الحكومية، ومسؤلو الأمم المتحدة فى الهند وآخرون

---

[1] D.Malone .and R. Mukherjee,(2010) ,"India and Conflict and Cooperation", Survival.Vol.(52),No.(1) (February.Mars,2010).

[2] S.Bhaumik,(2010), "India to Deploy 36.000 Troops on chines Border" BBC News(23 November 2010),< http:www. Bbc .co.uk/ news/world –south asia- 11818840> ,and A.Shuka. "Now Another Air Forc Base on the China Border",Business Standard (New Delhi) (2 October 2010).

[3] Gupta,(2010), "Spendings Stuck, India Trails In Firepower," Indian Express (30 September 2010).

[*] عقد اللآلى: ***String of pearls*** هو نظرية جيوسياسية حول النوايا الصينية المحتملة في منطقة المحيط الهندي.وتشير إلى شبكة المنشآت والعلاقات العسكرية والتجارية الصينية على طول خطوط المواصلات البحرية، التي تمتد من بر الصين الرئيسي إلى بورتسودان.وتمر تلك الخطوط البحرية عبر عدد من نقاط الاختناق البحرية مثل باب المندب ومضيق ملقا ومضيق هرمز ومضيق لومبوك وكذلك عبر مراكز بحرية إستراتيجية أخرى في باكستان وسري لانكا، بنجلاديش والمالديف والصومال.المصطلح كمفهوم جيوسياسي استُخدم لأول مرة في تقرير داخلي في وزارة الدفاع الأمريكية،بعنوان"مستقبل الطاقة في آسيا "المصطلح لم يُستخدم قط من قبل المصادر الرسمية للحكومة الصينية،إلا أنه كثير الاستخدام في الإعلام الهندي.يزوغ عقد اللآلئ هو مؤشر لنمو النفوذ الجيوسياسي للصين عبر جهود منسقة لتذليل الوصول للموانئ والمطارات، وتحديث القوات المسلحة، وتمتين العلاقات الدبلوماسية مع الشركاء التجاريين وتصر الحكومة الصينية على أن إستراتيجيتها سريعة التطور هي سلمية بالكامل بطبيعتها وهدفها الوحيد هو حماية مصالحها التجارية الإقليمية. وبالرغم من الزعم أن أفعال الصين تخلق معضلة أمنية بين الصين والهند في المحيط الهندي،فإن ذلك هو موضع تشكيك من بعض المحللين،الذين يشيرون إلى نقاط الضعف في الإستراتيجية الأساسية للصين.

Look this at:

- Daniel Kostecka,(2010),"Hambantota,Chittagong, and the Maldives – Unlikely Pearls for the Chinese Navy",China Brief Vol.(10),Issue(23).
- David Brewster,(2014),"Beyond the String of Pearls:Is there really a Security Dilemma in the Indian Ocean?",Retrieved .
- Joseph, Josy, "Delhi entangled in the Dragon's String of Pearls.", DNA, New Delhi,11 May 2009. Retrieved on 4 May 2013.

[4] J.Lamont and A.Kazmin,(2009),"Fear of Influnce,",Financial Times,13/7/2009.

[5] "India and China set 100$ bn Trade Target by 2015," BBC News (16 December2010),< htpp:// www .bbc.co. uk/ news/ world- south – asia- 1226092> .

[6] World Bank, (2010), "World Development Indicators" p.92.

إلى إعادة توجيه الأموال التى تنفق على الجيش إلى التنمية[1]. وفى الوقت ذاته أظهرت استطلاعات الرأى الهندية فى سنة 2010 أن المشاركين يتصورون أن باكستان والجماعات الإرهابية الإسلامية تشكل تهديد أمنى كبير، وأنهم يخشون القدرة العسكرية الصينية، وينظرون بإعجاب إلى الجيش الهندى كمؤسسة[2]، لذلك لاتتعارض مستويات الإنفاق المرتفعة على الجيش مع الرأى العام الهندى بالضرورة.

تظل القدرة العسكرية الصينية مصدر قلق للهند نظراً للعداء التاريخي بين البلدين. وازداد هذا القلق بصفة خاصة على مدى العامين الماضيين، حيث أصبح سائداً على الصعيد القومي في الهند، وذلك في ظل عدد من المواقف الصينية المتشددة بخصوص قضايا دبلوماسية ثنائية، وكذلك موقف الصين المتصلب للغاية في منطقة المحيط الهندي، وإقامتها للمشاريع الخاصة بالبنية التحتية في كشمير المتنازع عليها بين الهند وباكستان، إضافة إلى نشاطاتها الخاصة بذلك في إقليم التبت. وتزداد قناعة المؤسسات الأمنية في نيودلهي بأن النشاط العسكري الصيني، وموقف بكين إزاء نيودلهي، سيشهدان مزيداً من التصلب في ظل القوة العسكرية، والاقتصادية المتزايدة لدى الجانب الصيني. وأدى كل ذلك إلى توافق وطني على مستوى الهند من أجل تعزيز القوات المسلحة لتجنب إحراج على شاكلة ما جرى عام 1962 إذا تدهورت العلاقات بين البلدين.

قد يكون من الضار للاقتصاد الهندي أن تحاول نيودلهي اللحاق السريع بأرقام الميزانية الدفاعية للصين، وستجبر الهند في مثل هذه الظروف على الدخول في سباق تسلح مكلف للغاية، وربما يصعب عليها تحمل تبعاته. وفي ظل اقتصاد صيني يبلغ أربعة أضعاف الاقتصاد الهندي فإن لدى الصين ميزة طبيعية في تخصيص مزيد من الأموال للأغراض الدفاعية، وبالتالي فإن على الهند أن تفكر بجدية حين يتعلق الأمر بما تستطيع أن تخصصه من إنتاجها القومي للأغراض الدفاعية دون التضحية بالكثير من التنمية الاجتماعية الاقتصادية من خلال الانجرار إلى سباق تسلح باهظ التكلفة، حيث تبلغ ميزانية الدفاع الهندية للعام الحالي ما نسبته 1.8% من الناتج المحلي، وهو ما يكفي لتلبية حاجات القوات المسلحة.

على الرغم من أن الهند اختارت عدم الدخول في أي حلف عسكري، فإنه ما زال أمامها طريق مفتوح لتطوير علاقات تعاون إستراتيجي مع البلدان التي لها شكوك دائمة في النوايا العسكرية الصينية. والهند في حاجة كذلك إلى مناورات عسكرية مشتركة وتعاون على صعيد الصناعات الدفاعية، ومشاركة في

---

[1] S.Menon,(2009), "**India's Problem is Implementation**",Business Standard (New Delhi)(19, October 2009), and **"Control Arms Foundation of India"** indian Civil Society Challenges International Arms Manufactures at DEFEXpo2010." Press communiqué (12 February2010).< http://www.cafi. Online.org/ prees- detail.php? pr-id=27>.

[2] Pew Research Center,(2010), **"Indians See Threat from Pakistan Extremist Groups"**, Glopal Attitudes Project (20 October 2010), <http, pewglobal .org 20/10/2010/.> and Pew Research Center,= Global Attitudes Project, "Obama More Popular Abroad Than at Home, Global Image of US, Continues to Benefit,"(17 June 2010), <http:www.Pewglobal .org 17/6/2010.>.pp.51-55.

المعلومات الاستخبارية مع البلدان ذات الأهمية الإستراتيجية الخاصة. وإن حصول الهند على دعم أخلاقي ومادي في أوقات السلام، والأزمات كذلك سيزودها بسلاح إضافي يساعدها على مواجهة التهديد الصيني.

❖ **يتضح من الجدول رقم (1) الخاص بالانفاق العسكرى بالأسعار الثابتة لعام 2010 للهند.**

- تناقص الإنفاق العسكرى من(18,806) مليار دولار عام 1990، إلى (16,782) مليار دولار عام 1992 بمعدل نمو سنوى سالب مقداره (-6.6%)، ثم عاود الارتفاع عام 1993 (18,955) مليار دولار بمعدل نمو(12.9%)، وظل الإنفاق العسكرى يتزايد طوال فترة الدراسة بمعدلات متباينة باستثناء الأعوام 2002(-0.3%)، 2012(-0.4%)،2013(-0.7%) حتى وصل إلى(50,906) مليار دولار عام 2015 بمعدل نمو(1.8%)، وكان أعلى معدل(16.2%) فى عامى1999(26,798) مليار دولار،2004 (33,876) مليار دولار(17.7%) فى عام 2009(48,961) مليار دولار، وكانت أقل نسبة نمو (-4.4%) عام 1992 بإجمالى إنفاق (16,782) مليار دولار، وكان متوسط الإنفاق العسكرى خلال الفترة(32,624) مليار دولار ومتوسط معدل النمو خلال الفترة (4.3%).
- بلغت نسبة الإنفاق العسكرى إلى الناتج المحلى الإجمالى فى عام 1990 (4%)، ثم أخذت فى التناقص حتى وصلت إلى (2.2%) عام 2015 بمتوسط (3.1%) خلال الفترة.
- صرح وزير الدفاع الهندى (أ.ك انتونى **A.K. Antony**) فى سنة 2009 بإن (70%) من المعدات العسكرية مستوردة من الخارج.استأثرت الطائرات بغالبية واردات الهند من حيث الحجم منذ سنة 2003، الأمر الذى عكس جزئياً الحصة المتزايدة للنفقات الرأسمالية المخصصة لسلاح الجو. ويهدف تحديث سلاح الجو، بتزويده بطائرات قتال رئيسية وأجهزة استشعار جديدة ورادرات، وأقمار اصطناعية وطائرات بلا طيار(UAV)، إلى التفوق على الصين وباكستان فى القدرة الجوية والمعلومات[1]. وفى مجال البحرية تسعى الهند منذ سنين إلى توسيع قدراتها البحرية لتتمكن من بسط نفوذها فى المحيط الهندى، وقد حصلت على بعض المعدات لمنع وقوع أعمال إرهابية أو للرد عليها، مثل هجمات (مومباى) التى وقعت فى نوفمبر 2008، بما فى ذلك أجهزة الاستشعار الخاصة بخفر السواحل وطائرات النقل لتسريع الرد[2].
- فى السنوات الأخيرة تم رفع مخصصات الميزانية الدفاعية للهند حيث خصص معظم الزيادة لتمويل رفع أعداد القوات المسلحة الهندية البالغ عددها 1.3 مليون جندي. أطلقت هذه الزيادة الكبرى في ميزانية الدفاع شحنة من التفاؤل على النطاق الواسع للمجتمع الإستراتيجي الهندي الذي كانت تصيبه خيبة

---

[1] **"Indian Air Force Turnes 77"**,Indian Aviation Civil and Military (September – October 2009),pp.18 and p.Sawhy and G. Wahab.,"**Builiding Capabilities**", Force (New Delhi) (Octoper2010).

[2] R.Bedi,"**Mumbai Attack Promptes Indian Security Spending,**",Jane's Defence Weekly (January 2009) ,p.14,and "**Indian Boosts Terror Defense**,"Defense Technology International(January 2009),p.10.
الإنفاق على خفر السواحل ليس مشمولاً فى أرقام سيبرى الخاصة بالانفاق العسكرى الهندى.

الأمل من ضآلة مخصصات الدفاع الهندية، ولا سيما حين تتم مقارنتها بمخصصات الدفاع الضخمة للغاية في الصين. وعلى الرغم من هذا التفاؤل، فإن هناك شكوكاً تتعلق بما إذا كانت هذه الزيادة بداية لاتجاه جديد من زيادات ميزانية الدفاع، أم أنها مجرد حركة تطبق لمرة واحدة سرعان ما تتلاشى بسبب ما تتصف به العمليات الهندية المتعلقة بمشتريات السلاح من حركة بطيئة على الأرض.

جدول رقم (1) الإنفاق العسكرى الهندى بالأسعار الثابتة 2010 ومعدل نموه والناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة 2010 ونسبة الإنفاق العسكرى إلى الناتج المحلى الإجمالى (%)

السنوات	الهند			
	الإنفاق العسكرى بالأسعار الثابتة2010 (مليار دولار)	معدل النمو السنوى فى الإنفاق العسكرى (%)	الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة 2010(مليار دولار)	نسبة الإنفاق العسكرى إلى الناتج المحلى الإجمالى(%)
1990	18,806,000,000		466,533,190,787	4.0
1991	17,560,000,000	6.6-	471,463,660,193	3.7
1992	16,782,000,000	4.4-	497,311,165,143	3.4
1993	18,955,000,000	12.9	520,937,305,714	3.6
1994	19,039,000,000	0.4	555,626,125,340	3.4
1995	19,610,000,000	3.0	597,711,980,867	3.3
1996	19,966,000,000	1.8	642,836,379,846	3.1
1997	22,101,000,000	10.7	668,870,101,583	3.3
1998	23,059,000,000	4.3	710,235,809,965	3.2
1999	26,798,000,000	16.2	773,061,533,622	3.5
2000	27,652,000,000	3.2	802,754,758,766	3.4
2001	28,615,000,000	3.5	841,479,377,511	3.4
2002	28,527,000,000	0.3-	873,489,045,365	3.3
2003	29,164,000,000	2.2	942,148,616,477	3.1
2004	33,876,000,000	16.2	1,016,794,518,279	3.3
2005	36,052,000,000	6.4	1,111,202,106,006	3.2
2006	36,225,000,000	0.5	1,214,143,477,507	3.0
2007	36,663,000,000	1.2	1,333,146,054,743	2.8
2008	41,584,000,000	13.4	1,385,018,195,313	3.0
2009	48,961,000,000	17.7	1,502,464,745,208	3.3
2010	49,157,000,000	0.4	1,656,617,073,125	3.0
2011	49,633,000,000	1.0	1,766,589,341,212	2.8
2012	49,457,000,000	0.4-	1,862,981,302,114	2.7
2013	49,092,000,000	0.7-	1,981,953,270,296	2.5
2014	49,999,000,000	1.8	2,128,820,518,653	2.3
2015	50,906,000,000	1.8	2,302,413,591,823	2.2
المتوسط للفترة	32,624,576,923	4.3	1,101,023,201,749	3.1

المصدر:الجدول من إعداد الباحث إعتماداً على قاعدة بيانات البنك الدول ومعهد سيبرى

❖ **تطور الواردات العسكرية:**

تعتبر الواردات العسكرية من أهم مكونات الإنفاق العسكرى باعتبارها أكثر بنود الإنفاق العسكرى ارتباطاً بحالة الحرب، حيث يزداد الطلب على الذخائر والأسلحة والمعدات الحربية بين الدول المتحاربة، وهذا الأمر يرفع من إجمالى الواردات لتلك الدول، وبما يرفع هذا من حجم الإنفاق العسكرى الكلى، بينما تبق جوانب الإنفاق الأخرى ثابتة نسبياً فى ظل السلم والحرب. وترتبط الواردات العسكرية ارتباطاً كبيراً بما يسمى مرحلة سباق التسلح التى قد تدخلها دولة مع دولة ما أو نتيجة تعرض هذه الدولة لتهديد خارجى يعرض أمنها للخطر، مما جعل هذه الدول تخصص مبالغ هائلة للقطاع العسكرى، حيث تحتل الواردات العسكرية نصيب الأسد منها.وثمة العديد من العوامل الداخلية والخارجية التى تؤثر على الواردات العسكرية، حيث يزداد الطلب على الأسلحة والمعدات العسكرية من قبل الدول المتنازعة بسبب المعارك التى تخوضها هذه الدول وما ينتج عنها من تدمير للمعدات والأسلحة الحربية والحاجة إلى الاحتفاظ بمخزون من الأسلحة والذخائر لتمويل العمليات العسكرية.

وتعد طرق تمويل المستوردات العسكرية المحدد الرئيس لآثارها الاقتصادية، فعندما يتم تمويلها من خلال المنح والمساعدات تكون آثارها السلبية فى حدود ضيقة، أما لو تم تمويل هذه المستوردات من خلال القروض، فإنه يسهم فى تفاقم أزمة ميزان المدفوعات، وهذا الفخ الذي وقعت فيه أغلب دول العالم الثالث، والذي أسهم في تراكم الديون المستحقة عليها، وهذا ما أثبتته دراسة أجراها الباحث(برزوسكا Brzoska)[1]عام 1983، حيث وجد بأن من(25%- 33%) من الزيادة في الديون ناجمة عن المستوردات العسكرية وهذا يفسر الأثر السلبي الذي ينجم عن استيراد السلاح من الخارج.وبعد انخفاض حجم احتياطى الدولة من العملات الأجنبية أثراً من الآثار السلبية لتزايد المستوردات العسكرية[2]، وبمفهوم تكلفة الفرصة البديلة فإن تحويل العملة الصعبة،لاستيراد السلاح من الخارج، بدلاً من استيراد رأس المال الذي يسهم في العملية الإنتاجية مما يرفع من مستويات النمو الاقتصادى يعد خسارة ضمنية وهذا الأمر كان حافز لبعض لبعض الدول لتطور صناعتها العسكرية المحلية[3].

❖ **ومن خلال الجدول رقم(2)الخاص تطور الصادرات والمستوردات العسكرية (مبالغ ثابتة بالدولار الأمريكى1990) ومعدل نموها السنوى للهند يتضح أن:**

- فى العام 1990 بلغت الواردات العسكرية للهند (2,715) مليار دولار ثم انخفضت فى الأعوام1991،

---

[1] Brzoska, M.(1983),"Research comunication:The military related external debt of Third World countries". Journal of Peace Research,Vol.(20),No.(3),pp 271-277.

[2] على محمد المراشدة،التنمية الأقتصادية فى ظروف الحرب دراسة مقارنة(الأردن، مصر، اسرائيل)،رسالة ماجستير،الجامعة الأردنية،عمان ،الأردن،1990،ص136.

[3] أمين هويدى،صناعة الأسلحة فى إسرائيل، دار المستقبل العربى،القاهرة،1989، ص58.

1993،1992 لتصبح (1,878)،(1,200)،(0.735) مليار دولار على التوالى بمعدل متناقص(-31%)،(-36%)،(-39%) على التوالى قبل أن ترتفع فى عام 1994 لتصبح (883) مليون دولار بمعدل نمو (20%)، و(1,479) مليار دولار عام 1995 بمعدل نمو(67%)، ثم تباينت قيمة الواردات خلال الفترة وتباينت معدلات نموها، واتخذت مساراً متناقصاً من الست السنوات الأخر من عمر الدراسة، وكانت أكبر قيمة للواردات العسكرية الهندية (5,322) مليار دولار عام 2013، وأدنى قيمة لها (735) مليون دولار عام 1993 بمتوسط (2,060) مليار دولار خلال الفترة . كما كانت أكبر نسبة نمو فى الواردات الهندية عام 1997 (93%)[*]، وأدنى نسبة نمو فى العام 1998(-54%) بمتوسط (8%) خلا ل الفترة.

- فى العام 2003 أستأثرت الهند بنحو (19%) من عمليات نقل الأسلحة العالمية، ما جعل الهند أكبر البلدان المتلقية فى تلك السنة، وقد زودت روسيا الهند بنسبة (79%) من كافة وارداتها من الأسلحة فى الفترة 1999-2003، و(75%) سنة 2003.
- توجد خطط واسعة لتحديث معظم قوات الهند العسكرية على مدى عدة سنين من أجل تعزيز قدرتها الدفاعية فضلاً عن قدراتها على إطلاق الأسلحة [1]. وينشغل سلاح الجو فى عمليات شراء كبرى، ففى سنة 2003 نظر فى زيادة قدرته على إطلاق الأسلحة النووية بالحصول على مزيد من طائرات القتال(**ميراج 2000**) من قطر غير أن ذلك كان أيضاً من أجل منع باكستان من الحصول عليها. وكان تسليم ثلاث فرقاطات من فئة (**تالور**) من روسيا من بين أهم عمليات نقل الأسلحة فى سنة 2003، وقد كان لهذه السفن والصواريخ المرافقة لها تأثير قوى فى قيمة مؤشر اتجاه سيبرى[**] لهذه السنة، كما أن لها أهمية فى سياق طموح البحرية الهندية لتزيد مداها وتصبح بحرية لأعالى البحار.
- كانت الهند ثانى أكبر مستوردى الأسلحة فى الفترة 2004-2008، حيث استحوذت على(7.2%) من الواردات العالمية، وخططت الهند لزيادة كبيرة فى مشترياتها من الأسلحة فى الفترة 2009-2013، وإنفاق (70) مليار دولار لتجهيز قواتها المسلحة، ومن الواضح أن مشتريات الهند ووارداتها من الأسلحة بما فى ذلك الطائرات الهجومية البعيدة المدى، والتحديث الواسع لسلاح البحرية لديها موجه إلى الصين بقدر ما هو موجه إلى عدوها التقليدى باكستان.

---

* فى عام 1997 زار (عيزرا وايزمان) رئيس إسرائيل السابق الهند وأجرى مباحثات رسمية تم بموجبها إمداد إسرائيل للهند بالخبرة والتقنية لإقامة مصنع لصناعة الطائرات الإسرائيلية المقاتلة فى ولاية (أندرا براديش) الهندية شرق هضبة الدكن ،ايضاً تزويد الهند بطائرات (لاخبشيا) وطائرات استطلاع واستكشاف تطير من غير طيار مزودة بأجهزة كاميرات الكترونية متطورة، تستطيع تصوير المواقع الأرضية والعسكرية لتمشيط مواقع المجاهدين فى كشمير.

[1] V.Raghuvanshi (2003),"India Amis to Project more Power",Defense News, p.10.

**صمم نظام سيبرى لتقييم عمليات نقل الأسلحة كأداة لقياس الاتجاه، وهو يسمح بقياس التغيرات فى التدفق الإجمالى للأسلحة التقليدية ونمطها الجغرافى.وتستند الاتجاهات المعروضة فى جداول سيبرى لتقيم مؤشر الاتجاه إلى الشحنات المسلمة فعلاً أثناء السنة/السنوات التى تغطيها الجداول والأرقام ذات الصلة،لا الطلبات الموقعة فى تلك السنة

جدول رقم (2) تطور الصادرات والمستوردات العسكرية بالاسعار الثابتة 1990ومعدل نموها السنوى للهند وباكستان عن الفترة من (1990-2015)

السنوات	الهند				
	صادرات الأسلحة (مبالغ ثابتة بالدولار الأمريكى (1990 (مليون دولار)	معدل نمو الصادرات العسكرية (%)	واردات الأسلحة (مبالغ ثابتة بالدولار الأمريكى (1990 (مليون دولار)	معدل نمو الواردات العسكرية (%)	واردات الأسلحة العسكرية كنسبة من الانفاق العسكرى (%)
1990	3,000,000	-	1,878,000000	-	14.4
1991	1,500,000	50-	1,878,000,000	31-	10.7
1992	1,000,000	33-	1,200,000,000	36-	7.2
1993	9,000,000	800	735,000,000	39-	3.9
1994	2,000,000	78-	883,000,000	20	4.6
1995	2,000,000	-	1,479,000,000	67	7.5
1996	-	100-	862,000,000	42-	4.3
1997	-	-	1,665,000,000	93	7.5
1998	-	-	758,000,000	54-	3.3
1999	-	-	1,216,000,000	60	4.5
2000	21,000,000	-	995,000,000	18-	3.6
2001	2,000,000	90-	1,200,000,000	21	4.2
2002	-	100-	2,031,000,000	69	7.1
2003	4,000,000	-	2,758,000,000	36	9.5
2004	27,000,000	575	2,225,000,000	19-	6.6
2005	19,000,000	30-	1,204,000,000	46-	3.3
2006	33,000,000	74	1,488,000,000	24	4.1
2007	23,000,000	30-	2,276,000,000	53	6.2
2008	15,000,000	35-	1,845,000,000	19-	4.4
2009	27,000,000	80	1,863,000,000	1	3.8
2010	5,000,000	81-	2,906,000,000	56	5.9
2011	3,000,000	40-	3,596,000,000	24	7.2
2012	10,000,000	233	4,395,000,000	22	8.9
2013	14,000,000	40	5,322,000,000	21	10.8
2014	36,000,000	157	3,227,000,000	39-	6.5
2015	42,000,000	17	2,845,000,000	12-	5.6
المتوسط	18,730,769	80	2,060,269,231	8	6.4

المصدر:الجدول من إعداد الباحث إعتماداً على قاعدة بيانات البنك الدول ومعهد سيبرى

- في إطار التحالف الوثيق بين الهند وأمريكا في مواجهة التمدد الصيني في جنوب آسيا، ارتفعت واردات الهند من الأسلحة الأميركية بنسبة ضخمة تصل إلى(557%) بالمقارنة بين الفترتين 2008- 2012، و2013 – 2017 وفقاً لبيانات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام. ففى الفترة الأولى أدى التوتر المتجدد مع باكستان بشأن الهجوم الإرهابى الذى وقع فى مدينة مومباى فى نوفمبر 2008 إلى ضغط داخل

الهند لبت قراراتها المتعلقة بخطط مشترياتها الرئيسية من الأسلحة ، كما أدى إلى وضع خطة إضافية بتكلفة (10) مليار دولار لشراء معدات الأمن الوطني لصالح الجيش والقوات شبه العسكرية في الفترة 2009-2011[1].

- على الرغم من تسارع وتيرة استبدال الأسلحة السوفيتية لدى القوات المسلحة الهندية بنظيرتها الأميركية، خلال العقدين الماضيين، وتزايد واردات التسلح الهندية من واشنطن؛ فإن الهند وجدت هذه السياسة غير مجدية، نظراً لاستنزافها كماً هائلاً من الموارد المالية، وعدم إمكانية استبدال كل منظومات التسلح الروسية لديها بنظيرتها الأميركية، بالإضافة إلى ما يتطلبه ذلك من تدريب وإعادة تأهيل لقواتها، وتغيير في عقيدتها العسكرية. ويُعد استيراد الهند لمنظومات (إس– **400**) تطوراً لافتاً[*]، ضمن بنية وارداتها من الأسلحة، إذ كشفت بيانات معهد ستوكهولم لأبحاث السلام أن روسيا ظلت المورّد الأول للأسلحة لنيودلهي منذ ستينات القرن الماضي، وأن (68%) من واردات الأسلحة الهندية جاءت من روسيا خلال الفترة بين عامي 2012 و2016. يذكر أن الهند في ديسمبر 2012 طلبت شراء(71) مروحية من نوع (**Mi-17-v5**) بقيمة (1.3) مليار دولار، و(42) مجموعة من لوازم طائرات مقاتلة من نوع (**Su-30MKI**) بقيمة (1.6) مليار دولار، يتم تجميعها في الهند مع تسليمها بين عامي 2017-2018[2]، وهو ما يرفع قيمة الاتفاقيات الروسية مع الهند عام 2012 إلى أكثر من(3) مليار دولار.
- وقد حاولت الهند في السنوات الأخيرة زيادة إشراك صناعة أسلحتها في إنتاج أسلحة للقوات المسلحة الهندية وللتصدير. وكان تقرير وضعته لجنة (**كلكار Kelkar**)،الهيئة المستقلة التي شكلت في مايو2004 لتقديم أفكار من أجل تحسين الأداء الصناعي الهندي، فقد قدم في سنة 2005 خطة لحيازة أسلحة على مدى 15 سنة، وتبقى الحكومة الهندية ملتزمة بهدف شراء(70%) من معداتها تقنية العسكرية من مصادر هندية بحلول سنة 2010. ولكن بسبب مواجهة مشاريع محلية كثيرة صعوبات وتعرضها للتأخير أو حتى للإلغاء، مما اضطر الهند تكراراً إلى شراء معدات أجنبية، بما فيها فرقاطات وغواصات ودبابات وأنظمة سطح–جو، وطائرات قتالية ومحركات للدبابات والطائرات القتالية[3]. فعلى

---

[1] سايمون ويزمان، عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي،الكتاب السنوي لسيبري 2009، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2009،ص459.

[*] على الرغم من التحفظات والعقوبات الأميركية المُحتملة، استكملت الهند صفقة حصولها على منظومات الدفاع الجوي الروسية من طراز(إس -400) خلال زيارة الرئيس الروسي *(فلاديمير بوتين)* إلى نيودلهي،وانعقاد القمة التاسعة عشرة بين الهند وروسيا.وتأتي هذه الصفقة كاشفة عن تحولات عميقة في السياسة الخارجية والدفاعية الهندية، أعلنها سابقاً رئيس الوزراء الهندي *(نارندرا مودي)*تقوم على«التوجه شرقاً»،وتعزيز الشراكة العسكرية مع القوى الآسيوية، وتنويع مصادر السلاح، والاعتماد على الذات في مواجهة مصادر التهديد الإقليمية، وفي صدارتها التمدد الصيني في المحيط الهندي وجنوب آسيا، وتجنب الوقوع في أسر علاقات التبعية، ضمن التحالف مع الولايات المتحدة.

[2] بول هولتوم،نقل الأسلحة على الصعيد الدولي،الكتاب لسنوي لسيبري 2013، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان،2013، ص14.

[3] سايمون ت ويزمان،عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي،الكتاب السنوي لسيبري 2007، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي،مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،2007،ص432

سبيل المثال:تخلت الهند أيضاً عن بعض أهم الأنظمة فى صناعة أسلحتها بعد سنوات من التجارب وكمية كبيرة من الأخطاء. فبرنامج الدبابة (أرجون) استبدل بإنتاج مرخص لـ (100) دبابة (T-90) روسية،إلا أن الهند لاتزال تخطط بشئ من التفاؤل لإنتاج (75-90%) من مكوناتها.واستبدلت طائرة الهند القتالية الخفيفة جزئياً بالطائرة (ميج -29)، وحيازات أخرى من الخارج[1].

المبحث الثانى

النموذج القياسى المقترح لدراسة العلاقة بين الإنفاق العسكرى والنمو الاقتصادى فى الهند

تمهيد:

من أجل دراسة العلاقة طويلة وقصيرة الأمد بين المتغيرات محل الدراسة، سيتم تطبيق تقنية (ARDL) للتكامل المشترك الذى طوره كل من (Pesaran, Shin 1999) وآخرين ويتميّز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، ويرى (Pesaran) أن اختبار الحدود في إطار(ARDL)، يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، ما إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى(1)I، أو خليط من الأثنين.الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2) [2]، كما أن طريقة (Pesaran) تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة (أنجل جرانجر Engle Granger) 1987، ذات المرحلتين و اختبار التكامل المشترك[*] بدلالة (دربن واتسن CRDW Test)،أو اختبار التكامل المشترك لـ (جوهانسن Cointegration Test Johansen) فى إطار نموذج VAR[1].

---

[1] "Tanks for India" Asia- Pacific Defennse Reporter,Vol.(36),No.(220) (July-August2006),p.22.

[2] Duasa .J ,Determinants of Malaysian Trade Balance,(2007), "An ARDL Bound Testing Approach",Journal of Economic Cooperation ,p.28.

أنظر كذلك:

- حسام علي داود، خالد محمد السواعي،"الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق باستخدام برنامج eview 7"،دار المسيرة،الأردن،2013 ،ص36.

*يعتبر مفهوم التكامل المشترك الذى قدم من قبل (أنجل) عام 1981، و(جرانجر) عام 1987 اسلوب لمعالجة مشكلة عدم الاستقرار فى السلاسل الزمنية، ويعرف التكامل المشترك بانه تصاحب سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدى التقلبات فى إحداها لإلغاء التقلبات فى السلسلة الأخرى.أى أنه فى حال وجود سلسلتين زمنيتان غير ساكنيتين إذا ما اخذت كل منهما على حدة،ولكن إذا تم أخذهما كمجموعة أى تم إيجاد علاقة خطية من هاتين السلسلتين فإنها تكون ساكنة أو مستقرة،والتفسير الاقتصادى للتكامل المشترك هو إذا كان ارتباط سلسلتين يشكل علاقة توازنية تمتد إلى المدى الطويل حتى وإن احتوت كل منهما على إتجاه عام عشوائى (غير ساكنة) فإنهما بالرغم من ذلك سيتحركان متقاربين عبر الزمن،ويكون الفرق بينهما ساكناً لذلك فإن فكرته تحاكى وجود توازن فى المدى الطويل يؤول إليه النظام الاقتصادى.ويعزى السبب فى عدم وجود التوازن فى عدم قدرة الوكلاء الاقتصاديين على التكيف مع المعلومات لحظياً.

أنظر فى ذلك:

- طارق محمد الرشيد،مهارات تحليل البيانات باستخدام برنامج E_views،مطبعة إمبسا الحديثة،الخرطوم،السودان،2018،ص 274.

كما أن نموذج (ARDL)، يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام، فضلاً عن أن نموذج الـ (ARDL) يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل وأن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير[2]. لذا يعتبر نموذج الـ (ARDL) أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث و البالغة (26) مشاهدة ممتدة من1990 إلى 2015.

ويتميز نموذج (ARDL) بقدرته على فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع و المتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. وأيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير المعلمات المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل.وتعد معلماته المقدرة في المدى القصير والطويل أكثر اتساقاً من تلك التي في الطرق الأخرى مثل **(انجل – جرانجر)**، طريقة **(جوهانسن1988)**، و**(جوهانسن- جسلس1990)**. ولتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة(N) نستخدم عادة معيارين هما (AIC) و(SC) حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة كل من(AIC) و(SC).

لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج **(UECM)** يقدم **(Pesaran, Shin 1999)** منهجاً حديثاً لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد [3]، وتعرف هذه الطريقة بـ **(approach bounds testing)**،أي طريقة اختبار الحدود ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$\Delta x_t = \alpha + \beta_1 x1_{t-1} + \beta_2 x2_{t-1} + \beta_3 x3_{t-1} + \beta_4 x4_{t-1} + \beta_5 x5_{t-1} + \beta_6 x6_{t-1} + \beta_7 x7_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} \gamma_1 \Delta x2_{t-i}$$
$$+ \sum_{i=1}^{n} \gamma_2 \Delta x3_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \gamma_3 \Delta x4_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \gamma_4 \Delta x5_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \gamma_5 \Delta x6_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \gamma_6 \Delta x7_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} \gamma_7 \Delta x1_{t-i} + \varepsilon_t$$

- على عبد الزهرة،حسن عبد اللطيف،تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستخدام اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الإبطاء ARDL،جامعة بغداد،كلية الإدارة والاقتصاد،العدد(9)،المجلد34،العراق،2013،ص188.

[2] رجاء عبد الله عيسى السالم،قياس الطلب على الطاقة في العراق للمدة 1995-2012،مجلة البحوث الاقتصادية والمالية،العدد(4)،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة أم البواقي،العراق،ديسمبر،2015،ص 98.

See also:

- James G. MacKinnon, (2010) ,"Critical Values for Co integration Tests", Working Paper No.(1227), Queen's Economics Department ,Queen's University,Canada.

[2] عابد بن عابد راجح العبدلي الشريف، تقدير محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطا،مجلة مركز صالح عبدالله كامل لاقتصاد الإسلامي،العدد(32)،جامعة الأزهر،القاهرة،2007،ص5.

أنظر كذلك:

- مجدى الشوربجى،أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا ،جامعة حسيبة بن بو على،العدد(6)،الشلف،الجزائر،ص 156.

[3] علي حسن عبد اللطيف الشومان،تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الإبطاء ،مجلة العلوم الاقتصادية،المجلد(9)،العدد(34)،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة بغداد،العراق،2013 .

تكون معلمة المتغير التابع المبطأ لفترة واحدة على يسار المعادلة.تمثل β معلمات العلاقة طويلة الأمد، بينما تعبّر معلمات الفروق الأولى (γ) معلمات الفترة القصيرة. في حين أن α و ε تشير إلى الجزء القاطع وأخطاء الحد العشوائي على التوالي.ويتضمن اختبارنموذج (ARDL) في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، و إذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل إلى تقدير معلمات الأجل الطويل وكذا معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير.و لأجل ذلك نقوم بحساب إحصائية (F) من خلال (Wald test) حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويلة الأجل):

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = \beta_6 = \beta_7 = 0$$

مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج:

$$H_0 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq \beta_6 \neq \beta_7 \neq 0$$

بعد القيام باختبار، (Wald test) نقوم بمقارنة إحصائية (F) مع القيم الجدولية التي وضعها (Pesaran)، حيث نجد بهذه الجداول قيم حرجة للحددود العليا والحدود الدنيا عند حدود معنوية مبينة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، و يفرق (Pesaran) بين المتغيرات المتكاملة عند فروقها الأولى(I(1)، والمتغيرات المتكاملة عند مستواها(I(0)، و تكون عند نفس درجة التكامل[1].فإذا كانت قيم (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم أي نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل و نقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحدّ الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية البديل غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل[2].

❖ **التحليل القياسي لمعادلة العبء العسكري (الإنفاق العسكري/الناتج المحلي الإجمالي):**

سيتم التعرض لتوصيف النموذج المستخدم والنتائج التطبيقية لعملية القياس على النحو التالي:

1-توصيف النموذج:

تم تحديد أهم المتغيرات التي استخدمت لتفسير التغيرات في نسبة الإنفاق العسكري/الناتج المحلي الإجمالي، (M/GDP) من واقع الدراسات التطبيقية السابقة، وتبين أن أهم هذه المتغيرات تتمثل في:

---

[1] دحماني ادريويش،النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر"دراسة قياسية"،مجلة جامعة النجاح للأبحاث والعلوم الإنسانية،مجلد(27)،العدد(6) فلسطين،2013،ص ص13-14.

[2] امين حواس وفاطمة الزهراء زرواط،واردات السلع الرأسمالية والنمو الاقتصادي في الصين:منهجية ARDL،مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي،المجلد (25)،العدد (1)،2016،ص ص 209 -230.

جدول رقم (3)

توصيف المتغيرات التى تفسر التغيرات فى الإنفاق العسكرى منسوباً للناتج المحلى الإجمالى

المتغيرات	وصف المتغير
GDP r	معدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى.
PERCAPITA r	معدل النمو فى نصيب الفرد من الدخل القومى
MEPK/GDP	الإنفاق العسكرى للدول المجاورة (باكستان)/ الناتج المحلى الإجمالى للدول المجاورة (باكستان).
FA/GDP	المساعدات الخارجية/ الناتج المحلى الإجمالى
INF	معدل التضخم
FX/GDP	التكوين الرأسمالى/ الناتج المحلى الإجمالى

2- الهيكل العام للنموذج المقترح:

$$M/GPD=f(GDPr, PERCAPITA\ r, MEPK/GDP, FA/GDP, INF, FX/GDP, \varepsilon)$$

3- الصيغة الدالية للنموذج:

$$\Delta M/GDP_t = \alpha + \beta_1 M/GDP_{t-1} + \beta_2 GD\,Pr_{t-1} + \beta_3 PERCAPITAr_{t-1} + \beta_4 FA/GDP_{t-1} + \beta_5 INF_{t-1} + \beta_6 FX/GDP_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} \gamma_1 \Delta M/GDP_{t-1} + \sum_{i=1}^{q_2} \gamma_2 \Delta GD\,Pr_{t-1} + \sum_{i=1}^{q_3} \gamma_3 PERCAPITAr_{t-1} + \sum_{i=1}^{q_4} \gamma_4 \Delta FA/GDP_{t-1} + \sum_{i=1}^{q_5} \lambda_5 \Delta INF_{t-1} + \sum_{i=1}^{q_6} \gamma_6 \Delta FX/GD_{t-1} + \varepsilon_t$$

4-النتائج التطبيقية لعملية القياس:

تم تقدير نموذج الإنحدار الذاتى للفجوات الزمنية الموزعة المتباطأة (ARDL) باستخدام المتغيرات الأكثر تأثيراً والتى تفسر التغيرات فى الإنفاق العسكرى منسوباً للناتج المحلى الإجمالى على النحو المبين بعالية، وفيما يلى سيتم عرض النتائج التطبيقية لعملية القياس بشئ من التفصيل:

4-1- نتائج اختبارات الكشف عن استقرار السلاسل الزمنية:

يتضح من نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root test) باستخدام اختبار (Augmented DickeyFuller)و(فيليبس بيرون Phillips perron) الواردة بالجدولين رقم(1) (2) من الملحق الإحصائى أن السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج كلها ساكنة بعد أخذ الفروق الأولى، أى أنها متكاملة من الدرجة الأولى(I(1،باستثناء متغير معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومى (PERCAPITA r) وجد أنه ساكن بالمستوى I(0).

4-2 إختيار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة فى تقدير نموذج (ARDL):

يوضح الشكل(1) إختيار فترات الإبطاء المثلى حسب معيار (AIC)، ومن خلال الشكل يتضح أن أفضل نموذج حسب معيار(AIC)هو(ARDL(2,2,2,2,2,2,2 أى إن البرنامج اختار(2) إبطاء لجميع المتغيرات الداخلة فى النموذج.

الشكل رقم (1) نتائج إختبار فترات الإبطاء المثلى حسب معيار(AIC) لمعادلة العبء العسكرى فى الهند

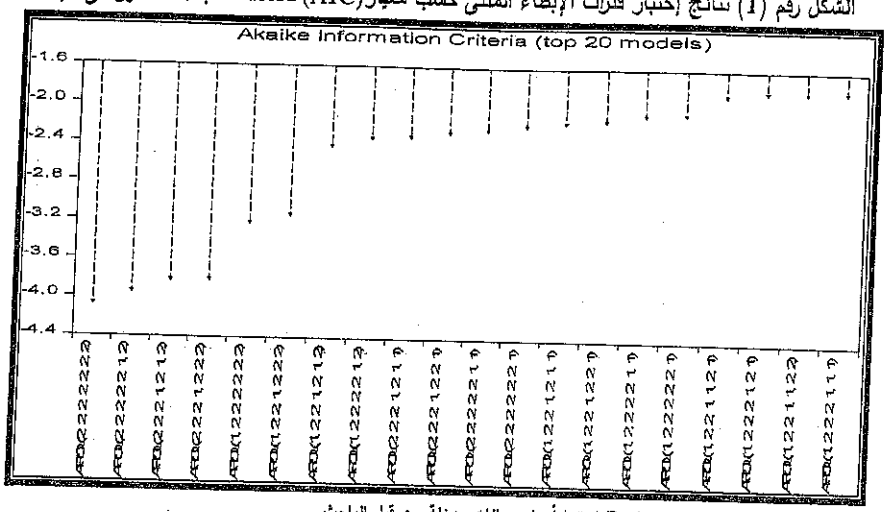

المصدر:مخرجات برنامج E-views10 إعتماداً على بيانات مدخلة من قبل الباحث

3-4 نتائج التحقق من وجود التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود Bounds Test:

جدول رقم (4) نتائج إختبار منهج الحدود Bounds Test للكشف عن وجود التكامل المشترك فى معادلة العبء العسكرى فى الهند

قيمة F المحسوبة	قيمة الحدود الحرجة (حد ثابت مقيد وبدون اتجاه)(Restricted Constant and no Trend)		
	مستوى المعنوية	الحد الأعلى I(1)	الحد الأدنى I(1)
24.907	10%	2.94	1.99
	5%	3.28	2.27
	2.5%	3.61	2.55
	1%	3.99	2.88

المصدر:تم بناء الجدول اعتماداً على النتائج الواردة بالجدول رقم (3) بالملحق الإحصائى

يتضح من الجدول رقم (4) أن قيمة (F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة الجدولية (التى طورها بيسران)، وذلك عند جميع مستويات المعنوية (1%، 2.5%،5%،10%) وبذلك يكون القرار هو رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل وهو(وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع عند مستوى دلالة (1%):

4-4- نتائج تقدير معلمات النموذج فى الأجل الطويل:

يوضح الجدول رقم(5) نتائج تقدير معلمات المتغيرات المفسرة فى الأجل الطويل β_s (بعد إثبات وجود

العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع).

جدول رقم (5) نتائج تقدير معلمات النموذج فى الأجل الطويل فى معادلة العبء العسكرى فى الهند خلال الفترة (2015-1990)

المتغيرات	المعلمات Coefficient	الإنحراف المعيارى Std.Error	إحصاءة t T statistics	القيم الاحتمالية P-value
GDPr	-0.34344	0.04562	-7.52667	0.0172
PERCAPITA r	0.34610	0.03579	9.66905	0.0105
MEPK/GDP	0.29896	0.07508	3.98195	0.0577
FA/GDP	319.9260	31.4281	10.1795	0.0095
INF	-0.04409	0.00442	-9.95870	0.0099
FX/GDP	-0.034516	0.00625	-5.51876	0.0313

المصدر:تم بناء الجدول اعتماداً على النتائج الواردة بالجدول رقم (4) بالملحق الإحصائى

- القيمة الاحتمالية للعلاقة بين معدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى والعبء العسكرى(**الإنفاق العسكرى /الناتج المحلى الإجمالى**) (0.0172) معنوية، ومعلمة العلاقة (0.343-) سالب بمعنى وجود علاقة عكسية ، فإذا زاد معدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى(1%) تناقصت نسبة الإنفاق العسكرى/الناتج المحلى الإجمالى بمقدار (0.34%) وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية.
- القيمة الاحتمالية للعلاقة بين معدل النمو فى نصيب الفرد من الدخل القومى والعبء العسكرى (0.0105) معنوية، ومعلمة العلاقة (0.346) موجب، بمعنى وجود علاقة طردية بين العبء العسكرى ومعدل النمو فى نصيب الفرد من الدخل القومى.
- القيمة الاحتمالية للعلاقة بين العبء العسكرى الباكستانى(**الإنفاق العسكرى الباكستانى/الناتج المحلى الإجمالى الباكستانى**) وبين العبء العسكرى الهندى،(**الإنفاق العسكرى الهندى/الناتج المحلى الإجمالى الهندى**) (0.0577) معنوية، ومعلمة العلاقة (0.298) موجب، بمعنى وجود علاقة طردية بين العبء العسكرى الباكستانى والعبء العسكرى الهندى، فإذا زادت نسبة الإنفاق العسكرى الباكستانى/الناتج المحلى الباكستانى بمقدار(1%) زادت نسبة الإنفاق العسكرى الهندى/الناتج المحلى الهندى بمقدار(0.29%) وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث يرتبط الإنفاق العسكري الهندى بمستوى الإنفاق العسكرى الباكستانى.
- القيمة الاحتمالية للعلاقة بين المساعدات الخارجية منسوبة إلى الناتج المحلى الإجمالى وبين العبء العسكرى (0.0095) معنوية، ومعلمة العلاقة (319.926) موجب، بمعنى وجود علاقة طردية بين المساعدات منسوبة للناتج المحلى الإجمالى وبين العبء العسكرى، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية.

- القيمة الاحتمالية للعلاقة بين معدل التضخم وبين العبء العسكرى[1](0.009) معنوية، ومعلمة العلاقة(0.044-)،سالب بمعنى وجود علاقة عكسية بين العبء العسكرى معدل التضخم، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.القيمة الاحتمالية للعلاقة بين التكوين الرأسمالى منسوباً للناتج المحلى الإجمالى والعبء العسكرى (0.0313) معنوية، ومعلمة العلاقة (0.0345-)، سالب بمعنى وجود علاقة عكسية بين العبء العسكرى والتكوين الرأسمالى منسوباً للناتج المحلى الإجمالى، فإذا زادت نسبة التكوين الرأسمالى/الناتج المحلى الإجمالى بمقدار(1%) انخفضت نسبة الإنفاق العسكرى/الناتج المحلى الإجمالى(0.34%) وهو ما يتفق مع وجود الآثار الطاردة للإنفاق العسكرى على التكوين الرأسمالى. يركن هذا التحليل إلى حقيقة إن الزيادة فى الإنفاق العسكرى- افتراض ثبات مستوى الادخار- ستقود إلى مزاحمة الاستثمار الخاص وأوجه الإنفاق المدنى والاجتماعى وتقوم بتحويل الموارد بعيداً عنها فيما يعرف بتكلفة الفرصة البديلة للإنفاق العسكرى، علاوة على ذلك، إذاً ترتب على زيادة العبء العسكرى انخفاض حجم التكوين الجديد لرأس المال عن مستواه المحتمل،فإن الاقتصاد سيعانى فى هذه الحالة من انخفاض فى كم ونوعيه رصيده من رأس المال[2].

5-4- نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (التوازن فى الأجل القصير):

يتضح من الجدول رقم (6) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ، ويتضح أن معلمة حد تصحيح الخطأ ECT(-1) قد جاءت معنوية وبإشارة سالبة تساوى (1.8320-)، وتقيس هذه المعلمة سرعة العودة إلى وضع التوازن فى الأجل الطويل أى أن نحو(180%) من إنحراف معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى عن مساره التوازنى فى الأجل الطويل كل فترة زمنية (سنة) سيتم تصحيحه فى السنة المقبلة. وبعبارة أخرى يمكن القول بأنه يتم فى كل (7) شهور تعديل(تصحيح) حوالى(100%) من اختلال التوازن فى معدل الناتج المحلى الإجمالى فى الأجل الطويل.

---

[1] أدى تشديد السياسة النقدية فى الهند منذ يوليو 2013 إلى انخفاض معدل التضخم وتباطأ التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين إلى (5.5 %)في أكتوبر 2014،مقارنة مع نسبة (9.5 %) في 2014/2013 .قبل تعيين *(راغورام راجان)* محافظاً لبنك الاحتياطي الهندي في سبتمبر 2013،كانت معدلات التضخم تدور حول 10% لعدد من السنوات على خلفية السياسة المالية والنقدية المرنة.ولكن السبب وراء ارتفاع معدلات التضخم هيلكياً بشكل جزني، مع ارتفاع أجور المزارعين نتيجة لسياسات مثل القانون الوطني لضمان العمالة الريفية.هدد الانخفاض الحاد في قيمة الروبية الهندية في يونيو 2013 برفع معدلات التضخم. استجابة لذلك، قام بنك الاحتياطي الهندي برفع بأسعار الفائدة في يوليو 2013 لضبط سعر صرف العملة والسيطرة على التضخم.وبالإضافة إلى ذلك، اعتمد بنك الاحتياطي الهندي نظاماً غير رسمياً لتحديد نسبة مستهدفة للتضخم على أساس معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلكين، وبنسبة مستهدفة أولية تبلغ 6 % في يناير عام 2016 .وساعدت هذه التغيرات في إطار السياسة النقدية، جنباً إلى جنب مع انخفاض أسعار السلع العالمية،على الحد من الضغوط التضخمية في الاقتصاد.

[2] Khilji, Nasir, and Akhtar Mahmood, (1997)."**Military Expenditures and Economic Growth in Pakistan**",The Pakistan Development Review, 36:4,Part II(Winter 1997), pp.792-793

جدول رقم (6) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (التوازن فى الأجل القصير) وفقاً لنموذج ARDL فى معادلة العبء العسكرى فى الهند

المتغيرات	المعلمات Coefficienat	الإنحراف المعيارى Std.Error	إحصاءة t T statistics	القيم الاحتمالية P-value
ECT(1-)	-1.8320	0.0611	-29.944	0.0011
D(GDPr)	-0.2384	0.0068	-34.802	0.0008
D(PERCAPITAr)	0.1954	0.0061	31.550	0.0010
D(MEPK/GDP)	3.391	0.1586	21.375	0.0022
D(FA/GDP)	566.659	21.018	26.960	0.0014
D(INF)	-0.0016	0.0026	-0.6100	0.0039
D(FX/GDP)	-0.3211	0.0047	-15.1246	0.0014

المصدر:تم بناء الجدول اعتماداً على النتائج الواردة بالجدول رقم (5) بالملحق الإحصائى

❖ **ويتضح من الجدول السابق ما يلى :**

- وجود أثر سالب معنوى لمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى الأمد القصير، حيث كانت قيمة المرونة الجزئية لمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى(-0.2384)، بمعنى أن زيادة معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بنسبة (1%) تؤدى إلى تناقص الإنفاق العسكرى/الناتج المحلى الإجمالى بنسبة (0.23%).
- وجود أثر موجب معنوى لمعدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومى فى الأمد القصير، حيث كانت قيمة المرونة الجزئية لمعدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومى(0.195)، بمعنى أن زيادة معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومى بنسبة (1%) تؤدى إلى زيادة الإنفاق العسكرى/الناتج المحلى الإجمالى بنسبة (0.19%).
- وجود أثر معنوى موجب للإنفاق العسكرى الباكستانى/الناتج المحلى الإجمالى الباكستانى فى الأمد القصير، حيث كانت قيمة المرونة الجزئية للإنفاق العسكرى الباكستانى/الناتج المحلى الإجمالى(3.391)، بمعنى أن زيادة الإنفاق العسكرى الباكستانى بمقدار(1%) تؤدى إلى زيادة الإنفاق العسكرى الهندى بمقدار (3.39%).
- وجود أثر معنوى موجب للمساعدات الخارجية/الناتج المحلى الإجمالى فى الأمد القصير، حيث كانت قيمة المرونة الجزئية للمساعدات الخارجية/الناتج المحلى الإجمالى (566.65)، بمعنى أن زيادة المساعدات الخارجية/الناتج المحلى الإجمالى بمقدار (1%) تؤدى إلى زيادة الإنفاق العسكرى الهندى بمقدار(566.65%).
- وجود أثر سالب معنوى لمعدل التضخم فى الأمد القصير، حيث كانت المرونة الجزئية لمعدل التضخم (0.00016-)، بمعنى إن زيادة معدل التضخم بمقدار (1%) تؤدى إلى تقليص الإنفاق العسكرى/الناتج المحلى الإجمالى بنسبة (0.0016%).

- وجود أثر سالب معنوى للتكوين الرأسمالى/الناتج المحلى الإجمالى، حيث كانت المرونة الجزئية للتكوين الرأسمالى/الناتج المحلى الإجمالى(-0.3211)، بمعنى أن زيادة التكوين الرأسمالى بمقدار(1%) تؤدى إلى تناقص الإنفاق العسكرى/الناتج المحلى الإجمالى بمقدار (0.32%).

❖ وعليه ومن خلال الجدول السابق يتضح معنوية العلاقات بين المتغير التابع (الإنفاق العسكرى/الناتج المحلى الإجمالى) وبين المتغيرات المفسرة فى الأجل القصير، وكذلك تطابق نتائج الأجل القصير مع الأجل الطويل من حيث طبيعة واتجاه العلاقات بين المتغيرات.

❖ وعليه تكون معادلة التكامل المشترك:

EC=M/GDP0.343*GDPr+0.346*PERCAPITAr+0.299*MEPK/GDP+319.926*FA/GDP-0.044*INF-0.034*FX/GDP+3.2492

6-4- الاختبارات التشخصية للحكم على جودة النموذج واستقراره:

1-6-4- التوزيع الطبيعى للبواقى: (Histogram Normality Test):

سنعتمد على إحصائية (Jarque-Bera)، حيث $(\chi^2_{(6)}5\% = 12.59) > (J-B) = 0.474$ ومنه نقبل فرضية العدم (H_0) التى تنص على أن البواقى تتبع التوزيع الطبيعى وقيمة الاحتمال الموافقة لاختبار(J-B) (0.788) أكبر من 5% تؤكد ذلك، وبالتالى يبن التوزيع الطبيعى للبواقى.

شكل رقم (2) نتائج اختبار التوزيع الطبيعى للبواقى لمعادلة العبء العسكرى فى الهند

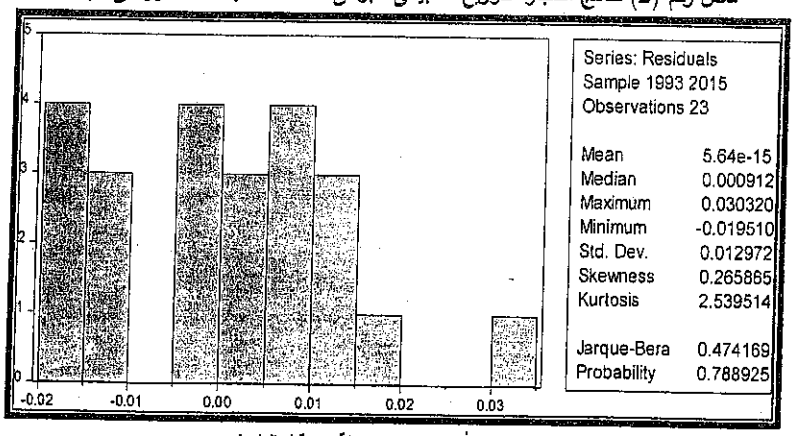

المصدر: مخرجات برنامج E-views10 إعتماداً على بيانات مدخلة من قبل الباحث

2-6-4- اختبار (Breusch-GodFrey (LM- Stat للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتى:

حيث $(LM = 4.267 < \chi^2_2 5\% = 5.99)$ باحتمال أكبر من 5%، وهذا يشير إلى قبول الفرضية الصفرية H_0 التى تفترض عدم وجود ارتباط ذاتى لبواقى النموذج المقدر، والجدول التالى يوضح نتائج اختبار Breusch-Godfrey للارتباط الذاتى.

جدول رقم (7) نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM في معادلة العبء العسكرى في الهند

البيان	القيمة	البيان	القيمة
F statistic	0.455679	Prob,F(2,4)	0.6633
Obs*R-squared	4.267907	Prob,Chi-Square(2)	0.1184

المصدر:تم بناء الجدول اعتماداً على النتائج الواردة بالجدول رقم (6) من الملحق الإحصائى

من خلال الجدول رقم (7) يتضح أن القيمة الاحتمالية prob =(0.6633)،(0.1184) أكبر من (0.05) بما يعنى عدم وجود ارتباط ذاتى لمتغيرات الدراسة.

3-6-4-اختبار تجانس (ثبات) تباين البواقى (الأخطاء)((Hetroskedasticity test (ARCH)): حيث لدينا $LM = 2.372 < \chi^2 5\% = 3.84$ ومنه نقبل H_0 التى تنص على تجانس حدود الخطأ، حيث أن قيمة الاحتمال أكبر من (5%) تدعم ذلك ، والجدول التالى يوضح نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (8) نتائج اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين) فى معادلة العبء العسكرى فى الهند

البيان	القيمة	البيان	القيمة
F statistic	2.4176	Prob,F(1,20)	0.1357
Obs*R-squared	2.3726	Prob,Chi-Square(1)	0.1235

المصدر:الجدول من إعداد الباحث اعتماداً على النتائج الواردة بالجدول رقم (7) بالملحق الإحصائى

4-6-4- اختبار استقرارية النموذج (Stability Test) (Recusive Estimates (Stability Diagnostic):

من خلال الشكلين رقم (3) (4) يتحقق لنا الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتى للفجوات الموزعة، حيث يقع الشكل البياني لاختبارات (CUSUM)، (CUSUM of Squares) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني أن المعلمات طويلة الأجل(β_s) والمعلمات قصيرة الأجل(γ_s) للنموذج تحقق شرط الاستقرار

شكل رقم (3)

نتائج اختبار المجموع التراكمى لمعادلة العبء العسكرى فى الهند

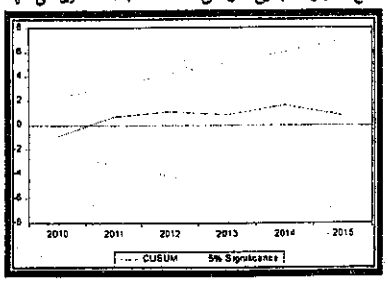

شكل رقم (4)

نتائج إختبار المجموع التراكمى المربعات لمعادلة العبء العسكرى فى الهند

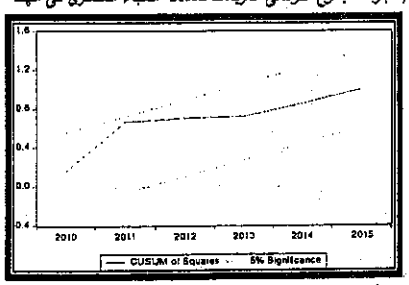

المصدر : مخرجات برنامج E-views10 إعتماداً على بيانات مدخلة من قبل الباحث

❖ ومن خلال ماتقدم نستخلص النتائج الآتية:

☒ وجود علاقة عكسية بين الإنفاق العسكرى الهندى منسوباً للناتج المحلى الإجمالى (**العبء العسكرى**) وبين كل من معدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى الهندى و معدل التضخم والتكوين الرأسمالى.

☒ وجود علاقة طردية بين الإنفاق العسكرى الهندى منسوباً للناتج المحلى الإجمالى (**العبء العسكرى**) وبين كل من:معدل النمو فى نصيب الفرد من الدخل القومى والإنفاق العسكرى الباكستانى منسوباً للناتج المحلى الإجمالى الباكستانى، والمساعدات الخارجية منسوبة للناتج المحلى الإجمالى الهندى.

جدول رقم (9) ملخص نتائج النماذج الثلاثة لطبيعة العلاقة بين المتغيرات التابعة والمفسرة له

معادلة العبء العسكرى(الإنفاق العسكرى/الناتج المحلى الإجمالى) المتغير التابع:الإنفاق العسكرى/الناتج المحلى الإجمالى ME/GDP					
علاقة الأجل القصير		المتغيرات	علاقة الأجل الطويل		المتغيرات
طبيعة العلاقة	المعلمات	المفسرة	طبيعة العلاقة	المعلمات	المفسرة
علاقة عكسية	-0.2384	D(GDPr)	علاقة عكسية	-0.34344	GDP r
علاقة طردية	0.1954	D(PERCAPITA)	علاقة طردية	0.34610	PERCAPITA r
علاقة طردية	3.391	D(MEPK/GDP	علاقة طردية	0.29896	MEPK/GDP
علاقة طردية	566.659	D(FA/GDP)	علاقة طردية	319.9260	FA/GDP
علاقة عكسية	-0.0016	D(INF)	علاقة عكسية	-0.04409	INF
علاقة عكسية	-0.3211	D(FX/GDP)	علاقة عكسية	-0.034516	FX/GDP
تطابق نتائج الأجل الطويل مع الأجل القصير					

المصدر:الجدول من إعداد الباحث إعتماداً على النتائج السابقة

❖ **النتائج:**

هدفت الدراسة للتحقق من فرضية أساسية فحواها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العسكرى الهندى ممثلاً بالنفقات العسكرية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى وبين النمو الاقتصادى ممثلاً بمعدل نمو الناتج المحلى الإجمالى، ومن أجل ذلك تم استخدام الأساليب الإحصائية والقياسية ممثلة فى منهجية (ARDL) على النحو الذى تم توضيحه سابقاً، وإجمالاً على النحو التالى:

- تبين من نتائج اختبار جذر الوحدة (**Unit Root test**) باستخدام اختبارى (**Augmented Dickey Fuller**) و(**فيليبس بيرون perron Phillips**) الواردة بالجدولين رقم (1) (2) من الملحق الإحصائى أن السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج كلها ساكنة[*] بعد أخذ الفروق الأولى، أى أنها متكاملة من الدرجة الأولى(1)I باستثناء معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومى.

* تعد أولى خطوات التحليل القياسى، وهى من الشروط الأولية والضرورية لتطبيق منهجية (ARDL) وتعرف السلسلة الزمنية بأنها مستقرة (ساكنة) إذا كانت تتذبذب حول وسط حسابى وتباين ثابتين مستقلين عن الزمن وأن التباين المشترك بين أى قيمتين للمتغير يعتمد عل الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذى يحسب عنده التغاير، ويمثل هذه الصفة الإحصائية الدليل على أن السلسلة غير الساكنة هى فقط التى تشتمل على مكون عشوائى دائم يعكس كافة التغيرات الدائمة فى السجل التاريخى للمتغير محل الدراسة

PERCAPITA r) ساكن بالمستوى(0)I.

- نسبة لسكون كل المتغيرات فى المستوى(0)I. والفرق الأول(1)I، تم إجراء اختبار الحدود عبر منهجية (ARDL) والتى تعتبر من أحدث الطرق القياسية والتى تستخدم فى تقدير معاملات الانحدار فى كل من الأجل القصير والأجل الطويل، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وذلك للتحقق من تكامل المتغيرات عبر الزمن، حيث تم التوصل إلى وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات.
- جاءت معلمة حد تصحيح الخطأ(-1)ECT، فى النماذج التى تم تصميمها معنوية عند مستوى دلالة (5%)، وبإشارة سالبة، مما يشير إلى وجود علاقة تكاملية بين المتغيرات، وتقيس هذه المعلمة سرعة العودة إلى وضع التوازن فى الأجل الطويل وتكشف نتائج التحليل أن معلمة المتغير التابع المتباطئ معنوية مما يؤكد وجود آلية تصحيح الخطأ فى النموذج.
- **من أجل التأكد من جوده النماذج التى تم تصميمها وخلوها من المشاكل القياسية تم إجراء مجموعة من الاختبارات التشخصية على البواقي وهى:**
  - التوزيع الطبيعى للبواقى:(Histogram Normality Test).
  - اختبار((LM-Test,Bruesh-Gold Frey)، للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتى بين البواقى Correlation Serial(عدم وجود ارتباط ذاتى تسلسلى) ويسمى اختبار شرط استقلال حدود الخطأ.
  - اختبار تجانس (ثبات) تباين البواقى (الأخطاء)((Hetroskedasticity test (ARCH).
  - اختبار استقرارية النموذج (Stability Test) (Diagnostic Recusive Estimates- Stability).

❖ **وتم التوصل إلى أن:**

- البواقى تتبع التوزيع الطبيعى.
- عدم وجود ارتباط لبواقى النموذج المقدر.
- تجانس حدود الخطأ.
- خلو الدراسة من أي تغيرات هيكلية وانسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل، وهذا يعني أن المعلمات طويلة الأجل(βs) والمعلمات قصيرة الأجل(γ_s) للنموذج تحقق شرط الاستقرار.

****

الملحق الإحصائى

نتائج اختبارات متغيرات النموذج الهندى

جدول رقم (1) نتائج اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الهندية باستخدام اختبار ديكى فوللر المطور (Augmenteed Dickey Fuller)

المتغيرات	اختبارات جذر الوحدة فى المستوى Level									اختبارات جذر الوحدة فى الفرق الأول DI									نتيجة اختبار سكون المتغير وحالة المتغير	
	ثابت ومتجه			ثابت			بدون			ثابت ومتجه			ثابت			بدون				
	% 1	% 5	% 10	% 1	% 5	% 10	% 1	% 5	% 10	% 1	% 5	% 10	% 1	% 5	% 10	% 1	% 5	% 10	نتيجة اختبار سكون المتغير	حالة المتغير
	4.394309-	3.612199-	3.243079-	3.737853-	2.991878-	2.635542-	2.664853-	1.955681-	1.608793-	4.416345-	3.622033-	3.248592-	3.752946-	2.998064-	2.638752-	2.669359-	1.956406-	1.608495-		
GDP r	4.636129-			4.493883-			0.571904-			6.532654-			6.716847-			6.847258-			ساكن بالفرق الأول	I(1)
M/GDP	2.531232-			1.110525-			2.007558-			4.925436-			5.009398-			4.635143-			ساكن بالفرق الأول	I(1)
FX/GDP	1.534660-			0.785964-			0.938007			4.271878-			4.330692-			4.133584-			ساكن بالفرق الأول	I(1)
FA/GDP	2.621987-			4.435504-			4.478540-			8.349575-			6.535688-			5.666894-			ساكن بالفرق الأول	I(1)
PERCAPITAr	4.463817-			4.615671-			1.803800-			8.142888-			8.229844-			8.401802-			ساكن بالمستوى	I(0)
MEPK/GDP	2.067585-			1.189921-			1.487638-			3.656596-			3.737725-			3.447812-			ساكن بالفرق الأول	I(1)
INF	2.639953-			2.615283-			1.122898-			6.635727-			6.771087-			6.835940-			ساكن بالفرق الأول	I(1)

المصدر :مخرجات برنامج E-views10 إعتماداً على بيانات مدخلة من قبل الباحث

جدول رقم (2) نتائج اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الهندية باستخدام اختبار فيلبس بيرون (Phillips perron

المتغيرات	اختبارات جذر الوحدة فى المستوى Level									اختبارات جذر الوحدة فى الفرق الأول DI									نتيجة اختبار سكون المتغير وحالة المتغير	
	ثابت ومتجه			ثابت			بدون			ثابت ومتجه			ثابت			بدون				
	% 1	% 5	% 10	% 1	% 5	% 10	% 1	% 5	% 10	% 1	% 5	% 10	% 1	% 5	% 10	% 1	% 5	% 10	نتيجة اختبار سكون المتغير	حالة المتغير
	4.394309-	3.612199-	3.243079-	3.737853-	2.991878-	2.635542-	2.664853-	1.955681-	1.608793-	4.416345-	3.622033-	3.248592-	3.752946-	2.998064-	2.638752-	2.669359-	1.956406-	1.608495-		

I(1)	ساكن بالفرق الأول	12.68771-	17.14884-	17.64021-	0.118889-	4.569821-	4.739308-	GDPr
I(1)	ساكن بالفرق الأول	4.650912-	5.325576-	5.645534-	2.363260-	1.069408-	2.531232-	M/GPD
I(1)	ساكن بالفرق الأول	4.133584-	4.330692-	4.271878-	0.878189	0.819565-	1.716193-	FX/GDP
I(1)	ساكن بالفرق الأول	7.716236-	8.735223-	21.80207-	1.509704-	1.406914-	3.047176-	FA/GDP
I(0)	ساكن بالمستوى	8.401802-	8.229844-	8.142888-	1.803800-	4.615671-	4.463817-	PERCAPITA
I(1)	ساكن بالفرق الأول	3.447812-	3.737725-	3.656596-	2.256659-	1.624595-	1.843673-	MEPK/GDP
I(1)	ساكن بالفرق الأول	6.835940-	6.771087-	6.635727-	1.037239-	2.564009-	2.610024-	INF

المصدر:مخرجات برنامج E-views10 إعتماداً على بيانات مدخلة من قبل الباحث

جدول رقم (3) اختبار الحدود لعلاقة الإنفاق العسكرى /الناتج المحلى الإجمالى بالمتغيرات المفسرة

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	24.90716	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99
			Finite Sample: n=35	
Actual Sample Size	23	10%	2.254	3.388
		5%	2.685	3.96
		1%	3.713	5.326
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.334	3.515
		5%	2.794	4.148
		1%	3.976	5.891

المصدر: مخرجات برنامج E-views10 إعتماداً على بيانات مدخلة من قبل الباحث

جدول رقم (4) علاقة الأجل الطويل بين المتغيرات المفسرة لمعادلة العبء العسكرى فى الهند

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(M_GDP)
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2, 2, 2, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 09/24/18 Time: 00:56
Sample: 1990 2015
Included observations: 23

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-8.695[illegible]	[illegible]	-7.824549	0.0001
M_GDP(-1)*	-0.[illegible]	[illegible]	-[illegible]	[illegible]
GDPR(-1)	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
PERCAPITAR(-1)	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
MEPK_GDP(-1)	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
FA_GDP(-1)	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
INF(-1)	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
FX_GDP(-1)	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
D(M_GDP(-1))	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
D(GDPR)	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
D(GDPR(-1))	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
D(PERCAPITAR)	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
D(PERCAPITAR(-1))	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
D(MEPK_GDP)	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
D(MEPK_GDP(-1))	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
D(FA_GDP)	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
D(FA_GDP(-1))	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
D(INF)	-0.[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
D(INF(-1))	1.0[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
D(FX_GDP)	-0.[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
D(FX_GDP(-1))	-0.07[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPR	-0.[illegible]	[illegible]	-7.626267	0.0000
PERCAPITAR	-0.[illegible]	[illegible]	-9.[illegible]	[illegible]
MEPK_GDP	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
FA_GDP	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
INF	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
FX_GDP	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
C	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]

EC = M_GDP - (-0.3434*GDPR + 0.2461*PERCAPITAR + 0.2660*MEPK_GDP + 319.9280*FA_GDP -0.0444*INF -0.0945*FX_GDP + 9.2492)

المصدر: مخرجات برنامج E-views10 إعتماداً على بيانات مدخلة من قبل الباحث

الجدول رقم (5) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) (Error Correction Regression) لمعادلة العبء العسكرى فى الهند

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(M_GDP)
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2, 2, 2, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 03/24/19 Time: 01:02
Sample: 1990 2015
Included observations: 23

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M_GDP(-1))	-0.388074	0.046119	-8.414662	0.0138
D(GDPR)	-0.238486	0.006853	-34.80220	0.0008
D(GDPR(-1))	0.214962	0.010926	19.67411	0.0026
D(PERCAPITAR)	0.195414	0.006194	31.55004	0.0010
D(PERCAPITAR(-1))	-0.199067	0.008039	-24.76406	0.0016
D(MEPK_GDP)	3.391366	0.158653	21.37597	0.0022
D(MEPK_GDP(-1))	0.265178	0.057859	4.583179	0.0445
D(FA_GDP)	566.6592	21.01840	26.96014	0.0014
D(FA_GDP(-1))	176.7199	8.229082	21.47505	0.0022
D(INF)	-0.001611	0.002640	-0.610067	0.6039
D(INF(-1))	0.008549	0.002651	3.224556	0.0842
D(FX_GDP)	-0.321111	0.011892	-27.00316	0.0014
D(FX_GDP(-1))	-0.071841	0.004750	-15.12465	0.0043
CointEq(-1)*	-1.832095	0.061184	-29.94424	0.0011

R-squared	0.995156	Mean dependent var	-0.050590
Adjusted R-squared	0.988160	S.D. dependent var	0.186388
S.E. of regression	0.020281	Akaike info criterion	-4.679139
Sum squared resid	0.003702	Schwarz criterion	-3.987968
Log likelihood	67.81010	Hannan-Quinn criter.	-4.505311
Durbin-Watson stat	3.060891		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات برنامج E-views10 إعتماداً على بيانات مدخلة من قبل الباحث

جدول رقم (6) نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM لمعادلة العبء العسكرى

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.455679	Prob. F(2,4)	0.6633
Obs*R-squared	4.267907	Prob. Chi-Square(2)	0.1184

المصدر: مخرجات برنامج E-views10 إعتماداً على بيانات مدخلة من قبل الباحث

جدول رقم (7) نتائج اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين) لمعادلة العبء العسكرى

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	2.417687	Prob. F(1,20)	0.1357
Obs*R-squared	2.372640	Prob. Chi-Square(1)	0.1235

المصدر: مخرجات برنامج E-views10 إعتماداً على بيانات مدخلة من قبل الباحث

جدول رقم (8) بيانات المتغيرات الهندية المستخدمة فى النموذج القياسى المقترح

المتغيرات							
FA/GDP	INF	FX/GDP	PERCAPITAr	MEPK/GDP	M/GDP	GDPr	
0.004149	8.971234	23.3282	--	5.546086	4.03101	-	1990

0.007423	13.87025	21.79913	-4.84999	5.278891	3.724571	1.056831	1991
0.006039	11.78782	22.52569	2.877425	5.579412	3.374547	5.482396	1992
0.003549	6.362039	21.30513	2.017723	5.454766	3.638634	4.750776	1993
0.004656	10.2115	21.86428	5.77195	5.107319	3.426585	6.658924	1994
0.00304	10.22489	23.63119	4.685303	4.949723	3.280844	7.574492	1995
0.003286	8.977149	22.64183	3.645373	4.719967	3.105923	7.549522	1996
0.002945	7.164254	23.69417	4.888749	4.475522	3.304229	4.049821	1997
0.002767	13.23084	24.48112	4.490698	4.362385	3.246668	6.184416	1998
0.002193	4.669821	24.2742	7.82167	4.250038	3.466477	8.845756	1999
0.002813	4.009434	23.05046	-1.09293	4.084887	3.444639	3.840991	2000
0.002625	3.684807	25.35476	3.328307	4.284912	3.400559	4.823966	2001
0.000829	4.3922	24.31914	1.974608	4.463788	3.265868	3.803975	2002
0.000899	3.805866	24.92946	6.419153	4.54956	3.095478	7.860381	2003
0.001888	3.767238	28.63892	10.34803	4.411762	3.331647	7.922943	2004
0.001247	4.246353	30.44935	9.466602	4.264931	3.244414	9.284825	2005
0.00099	6.145522	31.71822	8.025469	4.083351	2.983585	9.263965	2006
0.001354	6.369997	33.56739	10.86745	3.922061	2.750111	9.80136	2007
0.001655	8.351816	33.44338	1.289814	3.635591	3.002415	3.890957	2008
0.001693	10.87739	33.19255	9.917898	3.643725	3.258712	8.479784	2009
0.001681	11.9923	33.41392	8.871292	3.719135	2.967312	10.25996	2010
0.000802	8.857845	35.17321	5.602711	3.815502	2.809538	6.638364	2011
0.001186	9.312446	35.00066	3.22096	3.908829	2.654723	5.456388	2012
0.001366	10.90764	33.41349	1.329181	3.868093	2.47695	6.386106	2013
0.001527	6.657578	31.91812	5.695815	3.778284	2.348671	7.410228	2014
0.001164	4.906973	31.04294	4.703773	3.686794	2.210984	8.154425	2015

المصدر:الجدول من إعداد الباحث باستخدام قاعدة بيانات البنك الدولي، ومعهد سيبري

المراجع:

أولاً:المراجع العربية:

❖ **الكتب العربية:**

1. الاستر لامب،كشمير – ميراث متنازع عليه (1946-1990)، ترجمة سهيل زكار،بدون دار نشر، دمشق،1992.
2. أمين هويدى،صناعة الأسلحة فى إسرائيل، دارالمستقبل العربى،القاهرة،1986.
3. حسام علي داود، خالد محمد السواعي،"الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق باستخدام برنامج eview 7 "، دار المسيرة،الأردن،2013.
4. طارق محمد الرشيد، مهارات تحليل البيانات باستخدام برنامج،E_views، مطبعة إمبسا الحديثة،الخرطوم،السودان،2018.

❖ **الرسائل العلمية:**

1. على محمد المراشدة،التنمية الأقتصادية فى ظروف الحرب دراسة مقارنة(الأردن، مصر،إسرائيل)،

،رسالة ماجستير ،الجامعة الأردنية،عمان ،الأردن،1990.

❖ **الدوريات والمجلات:**

1. الموسوعة العسكرية،**الحرب الهندية الباكستانية(1971)**،المجلد الأول،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،1981.
2. امين حواس وفاطمة الزهراء زرواط، **واردات السلع الرأسمالية والنمو الاقتصادى فى الصين:منهجية ARDL**، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقى،المجلد(25)،العدد(1)،2016.
3. بول هولتوم، **نقل الأسلحة على الصعيد الدولى**،الكتاب لسنوى لسيبرى 2013، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،2013.
4. دحماني ادريويش،**النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر"دراسة قياسية"**،مجلة جامعة النجاح للأبحاث والعلوم الإنسانية،مجلد(27)،العدد(6) فلسطين،2013.
5. رجاء عبد الله عيسى السالم،**قياس الطلب على الطاقة فى العراق للمدة 1995-2012**،مجلة البحوث الاقتصادية والمالية،العدد(4)، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة أم البواقى،العراق، ديسمبر،2015.
6. سايمون ويزمان،**عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولى**،الكتاب السنوى لسيبرى 2009، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولى، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،2009.
7. عابد بن عابد راجح العبدلي الشريف، **تقدير محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ**، مجلة مركز صالح عبدالله كامل لاقتصاد الإسلامى،العدد(32)،جامعة الأزهر ،القاهرة،2007.
8. على عبد الزهرة،حسن عبد اللطيف،**تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستخدام اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الإبطاء ARDL**،جامعة بغداد،كلية الإدارة والاقتصاد،العدد (9)،المجلد34،العراق،2013.
9. علي حسن عبد اللطيف الشومان،**تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتياً ونماذج توزيع الإبطاء**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد (9)،العدد(34)، كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة بغداد،العراق،2013.
10. على محافظة،**كشمير وجذور النزاع الهندى الباكستانى**، مجلة الاقتصاد المعاصر ،الدار البيضاء،المملكة المغربية،العدد(16)،1999.
11. مجدى الشوربجى،**أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا ،جامعة حسيبة بن بوعلى،العدد(6)،الشلف،الجزائر.

❖ **Foreign references:**

❖ **books:**

1. R. Addis,(1963),**"the India- China Border, T. M. S Question"**,Center for International studies Harvard university, Cambridge, Massachusetts.

❖ **Articles & Periodicals:**

1. Brzoska, M.(1983),**"Research comunication:The military related external debt of Third World countries"**. Journal of PeaceResearch,Vol.(20),No.(3).
2. Daniel Kostecka,(2010),**"Hambantota,Chittagong, and the Maldives – Unlikely Pearls for the Chinese Navy"**,China Brief Vol.(10),Issue(23).
3. David Brewster,(2014),**"Beyond the String of Pearls:Is there really a Security Dilemma in the Indian Ocean?"**,Retrieved .
4. D.Malone .and R. Mukherjee,(2010) **,"India and Conflict and Cooperation "**, Survival.Vol.(52),No.(1) (February.Mars,2010).
5. Duasa .J ,Determinants of Malaysian Trade Balance,(2007), **"An ARDL Bound Testing Approach"**,Journal of Economic Cooperation.
6. J. Grevaitt, J,(2009),**"Indian Defence Minister Urges Drdod to Maintain High –tech Focus in Self- Reliance Quest"**,Janes,s Defence Industry.
7. Joseph, Josy, **"Delhi entangled in the Dragon's String of Pearls."**, DNA, New Delhi,11 May 2009. Retrieved on 4 May 2013.
8. James G. MacKinnon, (2010) ,**"Critical Values for Co integration Tests"**, Working Paper No.(1227), Queen's Economics Department,Queen's University, Canada.
9. Manoj Joshi and Raj Chenjappa,**"The Marathon War"**,India Today 21 June 1999.
10. N. Mathews,(2009),**"Modern Times"**,DTI' Interview with Air Chef Marshal F.H.Magor ,Asian Defence Journal.
11. R.Bedi,**"Mumbai Attack Promptes Indian Security Spending,"**,Jane's Defence Weekly (January 2009),p.14,and **"Indian Boosts Terror Defense,"** Defense Technology International(January 2009).
12. V.Raghuvanshi (2003)**"India Amis to Project more Power"**,Defense News.
13. W.C. Ladwing,**"A Cold Start for Hot Wars?"**,The Indian Army's New Limited War Doctrine, International Security Vol.(32),No.(3),(Winter 2007-2008).

****